

الْمِثْلُ الذَّهَبِيُّ لِلْفِكْرِ رِثَاةُ الْمَعْصَرَةِ

وَدَوْرَهَا فِي الْمَجْتَمَعَاتِ
وَمَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْهَا

تَأَلِيفُ

د. غَالِبُ بْنُ عَلِيٍّ عَوَاجِي

عَضُوهُيَّةُ التَّدْرِيسِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ الذَّهَبِيَّةُ

جِدَّة

الباب الحادي عشر

الديمقراطية والشورى ونظرية السيادة

الباب الحادي عشر

الديمقراطية والشورى ونظرية السيادة

تمهيد :

الديمقراطية مذهب من المذاهب الضالة الخداعة التي أنتجتها العقلية الأوربية في التفافها على الكنيسة وديانتها الزائفة والديمقراطية اسم جذاب - إذ يقصدون به العدالة والحرية في الظاهر مما جعل كثيراً من المسلمين ومن غيرهم يتأثرون بدعاية المذهب ظانين أنها تحمل تحت هذا الاسم ما يوحي بظاهره - ولم يعلموا أنها تسمية سراب - وأن المستفيدين منها هم الطبقات العليا طبقة الحكام والأثرياء الذين هم نسخة عن الإقطاعيين في الزمن القديم ، أو من لهم غرض في محاربة الأديان وخصوصاً الإسلام ، وستشمل دراستنا لهذا المذاهب الفصول الآتية :-

تمهيد :

الفصل الأول : منزلة الديمقراطية في الحضارة الغربية .

الفصل الثاني : معنى الديمقراطية ونشأتها .

الفصل الثالث : الوصول إلى الغاية .

تعقيب :

الفصل الرابع : هل حقق الأوروبيون مطالبهم في الديمقراطية حقيقة ؟

تعقيب :

الفصل الخامس :الحكم على الديمقراطية .

الفصل السادس :هل المسلمون في حاجة إلى الديمقراطية الغربية ؟

الفصل السابع :الديمقراطية والشورى .

الفصل الثامن :حكم من يتمسك بالديمقراطية الغربية .

الفصل التاسع :نظرية السيادة ، وفيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : ما هي نظرية السيادة ؟

المبحث الثاني : أساس قيام نظرية السيادة .

المبحث الثالث : ما مدى صحة نظرية سيادة الشعب .

المبحث الرابع : المسلمون ونظرية السيادة .

المبحث الخامس : حكم السيادة في الإسلام .

تمهيد:

قبل البدء بتفاصيل دراسة الديمقراطية أحب أن أذكر القارئ بشيء مهم عن طريقة من كتب عن الديمقراطية إذ أنه سيجد نفسه أمام أقوال وآراء متضاربة إذ أخذ كل من يكتب عنها إنما يعبر عن موقف منها فبعضهم تجده يدرسها من جانب تحسينها وتحبيبها إلى الناس وبيان المزايا التي اشتملت عليها الديمقراطية ، وبعضهم تجده يكتب عنها من جانب تقبيحها وتفسير الناس عنها ببيان ما تنطوي عليه في النهاية من أخطار فكانوا على حد قول الشاعر :

وعين الرضى عن كل عيب كليله *** ولكن عين السخط تبدي المساويا

والذي يتوجب في البداية هو دراستها دراسة محايدة وأقصد بهذه المحايدة أن يبين دارسها الإيجابيات التي فيها والتي أفادت منها الشعوب الأوروبية في تحطيم الأغلال التي كانت عليهم من قبل البابوات والإقطاعيين والوجهاء الأثرياء ثم دراسة ذلك على ضوء الإسلام وهل تلك الإيجابيات موجودة في الإسلام أو غير موجودة فيه بالأدلة الواضحة فيه ثم يبين أيضاً السلبيات التي فيها والخدع المعروفة التي وصفت بها ومدى استفادات الشعوب منها حقيقة أو وهماً ثم مقارنتها بالتعاليم الإسلامية فبضدها تتميز الأشياء وأن يكون القصد في كل ذلك هو الوصول إلى ثمرة يستفيد منها القارئ دون انفعالات ودون مجرد دفاع أو هجوم فإن القضية جد وتحتاج إلى رزانة في الحكم ورؤية واضحة يبين من خلالها هذه القضية الهامة فقد أخذ كثير من

الناس يتكلم عنها بمعرفة أو بغير معرفة وإنه من اليقين الذي لا مرية فيه ولا جدال أن الديمقراطية مذهب بشري وأن تعاليمها وضعية ومع ذلك فقد وجد فيها أهل أوروبا عزاءً ما لما حل بهم على أيدي رجال دينهم الوضعي كذلك ومع ذلك فإن هذا العزاء لم يكن على ما يريدونه - كما سيأتي تفصيله بالنسبة لأهل أوروبا - ولكن هل المسلمون في حاجة إلى تلك التعاليم ؟ وهل بهم كذلك حاجة إلى أن يرددوا مثل هذه الكلمات الجوفاء ومنها كلمة - الديمقراطية - وغيرها من الألفاظ التي غزت مفاهيم المسلمين وتأثروا بها ورددوها عن نية حسنة في بعضهم وعن نية باطلة في آخرين حتى أصبحت كأنها لفظة شرعية وتسمية محببة لكثرة ورودها على الألسنة من غير المسلمين ومن بعض المسلمين .

وهذا الوضع هو ما ستجد الجواب عنه - أخي القارئ - أثناء دراسة هذه الظاهرة في هذه العجالة إن شاء الله تعالى .

الفصل الأول

منزلة الديمقراطية في الحضارة الغربية

لقد علا نجم الدعوة إلى الديمقراطية في الغرب وأصبحت هي كل الشغل الشاغل لهم هي السياسة وهي الدين وهي النظام الاجتماعي بأكمله وهي التقدم بحذافيره بل جعلوها هي الممثلة للحضارة الغربية وتقدمها الصناعي بكل ثقله ولم يكتفوا بوقوعهم تحت تأثير هذا النظام الذي ألهوه بل أنهم يحاولون أن يعمموه على جميع سكان الأرض على زعم أنه هو البديل عن الظلم وطفغان الطغاة وأن الحياة السعيدة لا تتم للشعوب إلا بتطبيقه كما تراه أمريكا وأوروبا - بل وأقنعوا كثيراً من الناس أن من لم يحكم بالديمقراطية فهو ظالم مهما كان حكمه دون أي اعتبار آخر وفي الجانب المقابل تجد كثيراً ممن انتهزوا الفرص للاستيلاء على الحكم ممن لم تكن لهم قدم راسخة في ذلك ولا خيرة كافية تجدهم يصيحون ليلاً ونهاراً بأن الديمقراطية هي شعارنا ، هي قدرنا ، هي سبيلنا إلى الرقي ... إلخ . لكي يكسبوا عطف رعاة الديمقراطية من جاب ومن جانب آخر يريدون التشدق أمام شعوبهم بترديدهم لهذا الاسم الذي لا يعرف ما وراءه إلا القليل جداً منهم بل أن كثيراً من طلاب العلم يجهلون حقيقة الديمقراطية فما هو الحال يغيرهم من العوام ؟ وقد اتضحت الحقيقة تماماً أن الغرب - أمريكا - يريدون أن تحل الديمقراطية التي اخترعوها محل الإسلام في كل مجال وهم لهذا يعملون بكل جد ونشاط

وقد انحرف من المسلمين من انحرف ووقف من وقف وتحير من تحير ولا أحد يدري إلا الله ماذا ستكون النهاية وعلى أي منقلب ينقلبون إلا أن بوادر هزيمة المسلمين ممثلة في عمالة الحكم البعثي الخبيث في العراق قد أتت ثمارها المشؤومة على المسلمين والجيدة بالنسبة للغرب لتصدير ديمقراطيتهم .

الفصل الثاني

معنى الديمقراطية ونشأتها

الديمقراطية كلمة يونانية ^(١) في أصلها ومعناها سلطة الشعب والمقصود بها بزعمهم حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق اختيار الشعب لحكامه وهي الكذبة التي كان يرددها النظام الشيوعي .

ويذكر الباحثون أن أول من مارس هذه النظرية هم الإغريق في مدينتي أثينا وأسبرطة ولكنها ارتبطت في الغرب بالنظام السياسي والاقتصادي بخلاف نشأتها عند الإغريق وكانت طريقتهم تتمثل في أنهم كانوا يشكلون حكومة من جميع رجال المدينة وأطلقوا عليها اسم (حكومة المدينة) حيث يجتمع رجال المدينة لبحث كل أمورهم ينتخبون لهم حاكماً ويصدرون القوانين في كل قضية تعرض عليهم ويتخذون لها حلاً يكون حاسماً ويشرفون جميعهم على تنفيذه بكل دقة وحزم واستمروا على هذه الصورة الفريدة إلى أن انتهت حكومة المدينة في كل من أثينا وأسبرطة حينما غلبهم المدّ النصراني وبرز رجال الكنيسة وقد بقيت تلك الحكومة في ذاكرة الناس . ثم كان لطفيان رجال الكنيسة فيما بعد الأثر الحافز على الرغبة في العودة إلى تلك الحكومة الغابرة وظل أهل أوربا يتوقون إلى الخلاص من قبضة رجال

(١) وقد سمعت خطاباً لأحد رؤساء الدول العربية يقول فيه أن الديمقراطية لفظه عربية وأن نطقها في الأساس «ديموكراسي» وهذا الزعم هو أحد تخريفات ذلك الرئيس «معمر القذافي» .

الكنيسة تحت أي تيار يسوقهم علمهم يجدون متنفساً من أوضاعهم المخزية تحت سلطة الإقطاع والنبلاء والأشراف من البابوات وكبار الملاك الظالمون لجميع طبقات الشعوب. ونجم عن كثرة الشغل الانفجار الذي تمثل في الثورة الفرنسية حيث أخذ زعماؤها في التفتيش عن مصدر يحل محل ذلك الحكم البغيض ولم يكن أيام حكم المدينة غائباً عن أذهانهم خصوصاً وقد اتصل كثير من الأوربيين بالمسلمين وتفهموا كثيراً من تصورات المسلمين ونظامهم الإلهي العادل الذي منعهم من الانقياد له حقدهم الشديد على الدين والمتدينين ثم رغبتهم في الانفلات من كل قيد وغير ذلك فوق اختيارهم على ذلك الماضي الجاهلي الإغريقي ونادوا بتجديده والسير على نهجه كي يبعدهم عن شبح البابوات والأباطرة والإقطاعيين ومن جاء بعدهم من الجعشين الرأسماليين فاتخذوه شعاراً - بغض النظر عن تحقيقه - يحاربون تحته ومع طموح الشعوب إلى تحقيق هذا الحلم فقد وجد الدعاة له من المشقة والتتكيل والسجن على أيدي أصحاب السلطة المستأثرين بها وعلى أيدي البابوات والوجهاء الأثرياء في ذلك الوقت ما لا يوصف وهو أمر بدهي إلا أن دعاة تلك الديمقراطية لم يضعف عزمهم ولم تخنهم شجاعتهم فكانوا كما قيل :

أخلق بذئ الصبر أن يحظى بحاجته *** ومدمن القرع للأبواب أن يلج

وتم لهم بعد الكفاح المرير الوصول إلى كراسي السلطة وإخضاع أمراء الإقطاع والمستأثرين بالسلطة إلى الرضوخ للأمر الواقع وزحزحت البساط

من تحت أقدام البابوات أصحاب الحق الإلهي المقدس بزعمهم ومن تحت
أمراء الإقطاع الذين كانوا لا يُسألون عما فعلوا والناس يُسألون ، وصدق
الله تعالى حينما قال : ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ ^(١) وابتلى
الله الظالمين بعضهم ببعض ولا يزال بأسهم بينهم شديداً وقلوبهم
شتى .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٠

الفصل الثالث

الوصول إلى الغاية

وبعد أن تمت الغلبة لرجال الديمقراطية وهيجان الشعوب من ورائهم للإفلات التام من الماضي البغيض المتمثل في الإقطاعيين والرأسماليين والباباوات والدين الذي أحلهم تلك المنازل حسب تصورهم التام عن الدين ، واصل الأوربيون مسيراتهم القوية فما إن يتحقق لهم مكسب إلا وتطلعوا إلى ما وراءه في خطوات متتابعة لم تمهل طبقات السيادة أن يلتقطوا أنفاسهم وبدأ الأمر في ظاهره أن دعاة الديمقراطية قد حققوا كل شيء وأن الشعوب قد نالت كل ما تتمناه وأن مجموع تلك المكاسب قد أصبحت تشكل مذهباً متكاملاً لا ينقصه إلا التطبيق والتصدير اسمه (الديمقراطية) .

فما هي المكاسب التي تحققت لهم ؟ ، وهل هي كذلك مكاسب حقيقية أبعدت الشعوب عن شبح ذلك الطغيان القديم حقيقة ؟ وأنهم وصلوا إلى تلك الأحلام السعيدة التي كانت تراودهم في أنفسهم ؟ أم لم يتحقق ذلك ؟ سوف تتضح إن شاء الله أهم الجوانب لتلك الأمور فيما يلي :-

●● المكاسب التي حققها دعاة الديمقراطية في أوروبا :

لقد تحقق لدعاة الديمقراطية في أوروبا مكاسب ثمينة جداً وكانت بالنسبة لهم أفضل مما كانوا عليه فيما سبق ووجدوا فيها عزاء ما تبدو للناظر السطحي ، ومن أهم تلك المكاسب التي ظهرت إثر تلك الصراعات المريرة للشعوب ضد زعمائهم ووجهائهم الأمور الآتية :-

١ - تم لهم الهرب بعيداً عن قبضة طغاة الكنيسة وجبروتهم وإخضاعهم لسلطة وضعية ليس لها علاقة بالقداسة الإلهية التي كان يمارس باسمها رجال الكنيسة كل ما يريدونه من أنواع الظلم والعلو وتم الأمر بقيام سلطة وضعية لا تدعي القداسة الإلهية بل ولا تعترف بها أيضاً .

٢ - حصلوا على حق إخضاع تصرفات الحكومة لرقابة المجالس النيابية عليهم إذ لم يعد من حق الحكومة الاستئثار بالسلطة دون منازع أو رقيب كما كان الحال سابقاً .

٣ - تحقق لهم الأمن من إصدار السلطات العليا أوامر الضرائب دون مبرر حقيقي وهو ما كان يعاني منه الفقراء وسائر طبقات المجتمع الولايات لعدم إحساس السلطات والبابوات بالرحمة نحو شعوبهم ثم تمكنت الشعوب في أوروبا من إبطاله إذ لم يعد ذلك حقاً تملكه السلطة دون موافقة ممثلي الشعب بعد قيام الديمقراطية التي طالبوا بها فحصل التخفيف عن الفقراء قدر الإمكان وبالتالي إيقاعها على الأغنياء الذين كانوا في زمن الإقطاع على النقيض من ذلك حيث كانوا يسировون حسبما أفاده كتابهم المقدس عندهم «الغني يزداد له والفقير يؤخذ منه» .

٤ - تراخي قبضة السلطة العليا على المواطنين إذ توزعت تلك السلطة بين السلطة العليا وبين ممثلي الشعب في المجالس النيابية والبرلمانية

الذين يحاولون جاهدين إرضاء منتخبيهم عنهم بما يبذلون من الدفاع عن أي ضرر يلحقهم أو بناحياتهم وما يقومون به من المطالبة بتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية .

٥ - تحقق لهم الإشراف المباشر على مصارف موارد الدولة ومعرفة ميزانيتها وكيفية إنفاقها في المرافق العامة وبمعرفة ممثلي الشعب بعد أن كانت تلك الموارد من اختصاص الدولة تنفقها حيث تشاء في رغباتها وشهواتها المختلفة دون أي سؤال لهم من أي شخص في حين غاب الخوف من الله تعالى في قلوب أصحاب السلطة وغاب أيضاً الخوف من الشعب. فلما ثارت الشعوب وتمكن أصحابها من الوصول إلى محاسبة الدولة أصبحت تلك الموارد تصرف على النفع العام والمشروعات التي تعود فائدها على الشعب مما يسمى البنية الأساسية والمرافق العامة كبناء المدارس والمستشفيات وسفلة الطرق وغير ذلك ، إلا أنه احتدم الخلاف بين مجالس النواب هل يجب أن يكون التعليم حقاً لكل أفراد الشعب أم لا وعلى القول بتعميمه نتجت مشكلة أخرى وهي من الذي سيقوم بالأعمال في المصانع والخدمة في البيوت والمزارع بعد أن يصبح الجميع متعلمين وبالتالي مستكبرين عن مزاولة تلك الأعمال التي سيقومون بها حتماً بعد شمول التعليم وحمل الشهادات ولكن الوجهاء لم ينجحوا في إيقاف ذلك رغم هذا الاحتجاج وغلبتهم العامة .

٦ - تحقق لهم الحصول على الضمانات التي تجعل كل أفراد الشعب

متساوين أمام القانون لا امتياز للغنى على الفقير بينما كان الأغنياء والوجهاء طبقة عالية لا يصل إليها الفقراء وقد تحقق هذا العامل أثر صراعات وشغب مرير ضد السلطة صاحبة الامتياز الأول^(١) .

٧ - كما شملت تلك الحقوق جوانب عدة مثل حق كل فرد من أفراد الشعب في التنقل أين يشاء داخل الوطن السياسي وكان هذا ممنوعاً في ظل الإقطاع فلا يستطيع العامل أن يتنقل إلا برخصة من سيده الإقطاعي وإلا كان محل تهمة يجب القبض عليه حتى يأتي بالمبرر الكافي .

٨ - ومثل حق كل فرد في أن يعمل أين يشاء في حين أنه لم يكن مقررأً من قبل في عصر الإقطاع الذي كان يعتبر الأرض ومن عليها ملكاً للإقطاعي سار الآباء على ذلك ونشأ الأولاد عليه إذ لا مفر لهم من أن يعملوا إذا أرادوا الحفاظ على حياتهم من الموت جوعاً وكان يعين صاحب الأرض للفلاح القدر الذي يريده قل أو كثر وما على العامل إلا الرضي به ، وما أن تحطم الإقطاع وأفلت المغلوبون على أمرهم إلا وكان نصب أعينهم البحث عن العمل أينما وجد في المدينة أو في الريف بحريته وبموافقته الشخصية في نوع العمل وفي مقدار الأجرة إلا أن مشكلة الحاجة والفقر بقيت دون حل جذري لها فالدولة

(١) وفي الإسلام : «الناس كلهم لآدم وآدم من تراب» . قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ﴾ ، وقال ﷺ : «كلكم لآدم وآدم من تراب» ، وقال خليفة المسلمين الأول ﷺ : «القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له» .

لم تكن قد اهتمت بهذا الجانب لأنه ليس من لوازمها حسب ما كان معروفاً ولا شأن لها بالعاطلين عن العمل إذ أن ذلك مسئوليتهم عن أنفسهم ولا تسأل بعد ذلك عما كان يحل بهم من الفقر والحاجة والبطالة في الوقت الذي لم يجدوا فيه من يعطف عليهم لا الحكومة ولا الأغنياء ولا أصحاب المصانع الأثرياء فوقعوا مرة أخرى تحت سيطرة أصحاب المال من أهل الجاه والمال فاضطر أولئك البؤساء إلى أن يعملوا شيئاً ما للفت النظر إلى حالهم التيس فاهتدوا إلى القيام بين فترة وأخرى بالمظاهرات والشغب واستمر حالهم بين مد وجزر إلى أن وجدوا خيوط أمل النجاة تقع في أيديهم فاضطر أصحاب التجارة والمصانع والأثرياء وأيقنوا أن عليهم الرضوخ لمطالب أولئك البؤساء ، واستمر الحال ينمو تدريجياً وببطء شديد الضغط من جانب العاطلين وأصحاب الأجور البسيطة والتنازل رويداً رويداً من جانب الأثرياء والوجهاء إلى أن وصل أولئك الفقراء إلى تحقيق أنه يجب أن تُدفع الأجرة لكل عامل من قبل صاحب العمل حسب الاتفاق .

٩ - ثم بدأ الجميع يعملون رجالاً ونساءً إلا أن المرأة كانت تعطى نصف أجرة الرجل ومع مرور الوقت تنبعت المرأة لهذا الغبن ووجدت من يصيح إلى جانبها بمنع هذا الظلم والجور ومن هنا نشأت الدعوى لمساواة المرأة بالرجل ومعنى هذا أن هذه الدعوى للمساواة لم تنشأ عن رحمة أو ضمير حيٍّ وإنما نشأت عن ظلم ظاهر واقع على المرأة

يستلزم رفعه عنها ولم يهدأ طلب العمال للمزيد من الديمقراطية في حق تشغيلهم من قبل الدولة إلى أن حصلوا على مطلبهم في حده الأدنى وهو إحساس الدولة بمسئوليتها عن حق العمل لكل مواطن .

وبعد أن حقق العمال الفقراء ذلك الحد الأدنى من إيجاد الاهتمام من قبل الدولة بشئونهم التفتوا إلى جانب من أهم الجوانب ومن أكثرها حرماناً لهم منه إلا وهو حق التعليم إذ كان هذا الجانب كغيره من الجوانب الأخرى نسياً منسياً في أذهان الحكومات ومن هنا فقد حرم الفقراء وأبناءؤهم من التعليم في ظل سيطرة الإقطاعيين الذين كانوا ينظرون إلى من دونهم كأدوات استهلاكية للقيام بخدمتهم والقيام على مصالحهم فكان أولاد الأثرياء هم الذين ينالون حظوظهم من التعليم وكان لهذا الحرمان أثره القوي في دفع أولئك المحرومين إلى الثورة في وجوه الطبقات الحاكمة والأثرياء وكان لقيام الثورة الفرنسية أيضاً متفصلاً لهم والتفاته منهم إلى الحكومات فتعالت الصيحات والاحتجاجات لإجبار الحكومة على فتح باب التعليم للجميع^(١) ، ولم يجد هؤلاء الثائرون الطريق مفروشاً بالورود أمامهم بل عانوا مشقات ومصاعب جمة كان في أولها وقوف طبقة الأثرياء والوجهاء في طريقهم كما أشرنا إلى ذلك إذ كان هؤلاء هم المستفيدون من تجهيل الشعب كي يخدموهم ويقوموا بمصالحهم فلو انضموا إلى المتعلمين ل بقي فراغ كبير بالنسبة لهم ومن هنا وضعوا العراquil المختلفة في طريق دعاة تعميم التعليم متذرعين بالتكاليف المالية الباهظة واستمر هؤلاء وهؤلاء بين مد وجزر إلى أن تمت الغلبة للفقراء بجعل التعليم عاماً وعلى نفقة الدولة أيضاً .

(١) أما الإسلام فإنه يوجب التعلم قبل العمل ويفرضه على كل مسلم ومسلمة دون تمييز .

وتطلع الفقراء بعد ذلك إلى ما هو أبعد وهو حقهم في المشاركة في الحكم فانفتح للعمل والفقراء نفقاً ضيقاً فألغى اشتراط الثراء لدخول الانتخابات ثم خرجوا من ذلك النفق منتصرين في النهاية ليجدوا طلبهم مشاركة أي شخص في الانتخابات من عامة أفراد الشعب حقاً مكفولاً إذا بلغ السن القانونية وأن من حق الشعوب أن تصل إليه بواسطة البرلمانات والانتخابات المباشرة - ولكن يجب أن تعرف كيف يتم هذا الحق - ثم استطاعت الشعوب في أوروبا أن تصل أيضاً إلى اعتراف الحكومات بحق حرية التعبير عن الرأي تأييداً أو معارضة عن طريق وسائل الإعلام وغيرها ولا تسأل بعد ذلك عما أنتجه تحقيق هذا المبدأ من شتات المفاهيم ثم تحقق لهم كذلك حق المعارضة والاحتجاج بأية وسيلة بالإضراب عن العمل أو بالمظاهرات وهذه المظاهرات إما أن تتم بالإذن المسبق لها أو تتم بدون إذن وبالتالي تتصرف الحكومة حسبما تراه لقمع تلك المظاهرات وتفريق المتظاهرين أو تركهم بما لا يصل إلى تجريد السلاح والتتكيل - كما ضمن لهم القانون - بفعل جهادهم ويقظتهم - حرية الاجتماعات الجماعية في مقار أحزابهم أو في غيرها بعد أخذ الإذن من الحكومة إذا كانت الاجتماعات في غير مقار الأحزاب .

ومعنى هذا أن الأوضاع قد تغيرت في أوروبا بعد أن أفاقت الشعوب على الظلم الواقع والفقير المدفع الجاثم عليها واستطاعت بعده أن تحصل على ما تريد رويداً رويداً وتغيرت الأحوال تماماً فلم يعد بوسع الوجهاء والأثرياء أن يكتبوا تلك الطبقات التي كانت لا قيمة لها ولا وزن بل ولا

حرج في إلقاء القبض على الشخص منهم دون إبداء المبرر الكافي خصوصاً في حق الفقراء الذين كانت تلهب ظهورهم من قبل الطبقات العليا بسبب أو بغير سبب لكي يضمنوا ولاءهم واحترامهم لهم دائماً .

أما مواجهة الحكومة بأدنى ما يغضبهم فقد كانت جريمة لا تغتفر ولا بد من العقاب الرادع ليبقى تفكير الفقراء في النيل منهم بعيداً عن مجرد تفكيرهم ولكن بعد إفاقة الشعوب المظلومة تغير الحال جذرياً وبدأ عامة الشعب يرفعون رؤوسهم ويصيحون بأعلى أصواتهم ضد كل الظلمة ووضعت القوانين لحماية المتهم فأصبح بريئاً حتى تثبت إدانته ولا يحق سجنه إلا بتهمة ظاهرة واضحة وفوق هذا فمن حقه أن يطلب محامياً عنه وأن لا يتعرض لأي إكراه أثناء التحقيق معه وأن يكون محاميه إلى جانبه متنبهاً لأي مزلق قد يصادفه المتهم من قبل المحقق فينبهه إليه وقد يشير عليه بعدم إجابة المحقق إذا كان السؤال فيه حيف أو استشارة أو استدراج كما أن من حق المتهم أن يستدعي الشهود الذين يظن أن شهادتهم تنفعه وحق المحامي في تأجيل الجلسة لمزيد من التحريات ومشاورة المتهم كما وجد حق المتهم في استئناف الحكم إذا تصور أن فيه جوراً عليه كما وجدت الضمانات التي تنظم إيقاع العقوبة على المتهم دون زيادة أو نقص مع وجود الضمانات الكافية لحسن معاملة السجين في فترة وجوده في السجن فلا يهان ولا يعاقب جسدياً إلا إذا أخل بنظام السجن وأصبح من حقه أن توفر له الرعاية الطبية إذا مرض ومن حقه أن يشكو إدارة السجن وأن يطلب مقابلة محاميه في السجن وأن يزوره أهله في السجن

بل ووصل الحال في بعض السجون أن يُعطى السجين الحق في زيارة أهله في بيته في فترة محددة تحت الحراسة ثم يعود إلى السجن إلى أن تنتهي قضيته^(١) .

●● تعقيب :

علمت مما سبق كيف ظهرت الديمقراطية في العصر الحاضر وكيف طالب العمال والفقراء بكل حقوقهم طلباً متواصلاً وبشتى الأساليب فما أن يحصلوا على شيء إلا وتطلعوا إلى ما بعده تحت راية تجديد الديمقراطية التي نمت بفعل تلك المطالبات المستمرة لدخول عامة المجتمع في المشاركة الفعلية في الحكم وتم لهم ذلك بفعل المناداة بحق الانتخابات إذ لم تكن الشعوب قبل إقامة الديمقراطية تحلم بأن لهم سبيلاً إلى الوصول إلى الحكام البابوات أو التأثير عليهم فضلاً عن مشاركتهم في يوم ما فقد كانت الطبقات الحاكمة كلهم من ذوي الثراء وليس للفقراء حتى مجرد التفكير في مزاحمتهم ولكن وبفعل الإصرار والصبر استطاع الفقراء تحت المناداة للعدالة والحرية والمساواة وبناء الديمقراطية أن يصلوا فلم يتم كل ذلك من مبدأ الديمقراطية

(١) بتصرف عن عدة مراجع .

ولا ريب أن القارئ يدرك ما وصلت إليه أوروبا وأمريكا بخصوصها في هذه الأيام العvisبة - بعد أن ضربت واشنطن ونيويورك - كيف ضربوا بتلك التعاليم الديمقراطية جانباً ، وكيف تحول الأمر عندهم إلى غاية الجور والتعسف والشدة على العرب والمسلمين بخصوصهم حيث يعاملونهم أسوأ المعاملة وأشد التجبر وملؤا السجون بكل من يريدونه دون أن يسمحوا لهم بالدفاع عن أنفسهم فضلاً عن السماح بالمحامين لهم وهي فتنة عظيمة نسأل الله تعالى أن تنتهي بخير وأن يلطف بالمسلمين إنه سميعٌ مجيبٌ .

تلقائياً بل انتزعت الشعوب من الإقطاعيين والوجهاء البابوات انتزاعاً حتى أصبح في أوروبا أمراً مألوفاً أن يوجه الشخص الانتقاد للمسؤولين علناً بلسانه أو بقلمه عن طريقه هو أو عن طريق الصحافة ولقد تم ذلك أثر صراع مرير وصبر طويل جعل الحكومات في أوروبا ترضخ للأمر الواقع نتيجة للظلم الذي وقع على الطبقات الفقيرة في سالف عصورهم ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(١) .

وهكذا فقد وصل الفقراء والعمال المتدنية أجورهم بسبب مطالبتهم المستمرة وتصديهم بكل بسالة لما من شأنه تحسين أوضاعهم والشغب المتواصل للنظر في أمورهم لا أن مذهب الديمقراطية هو الذي أوجد هذه الحال ولم تقم الديمقراطية بدافع الرحمة أو بقيام منهج أو دراسة وإنما قامت أثر صراعات متواصلة بين أفراد الشعوب وبين أصحاب الجاه والأثرياء والسلطات وعلى الذين يتصورونها وكأنها وحي أن يعلموا ذلك إذ لا رحمة من داخل القلب في النظم البشرية الوضعية وربما يصدق عليهم قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتمني *** ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

(١) سورة فصلت ، الآية : ٤٦ .

الفصل الرابع

هل حقق الأوروبيون مطالبهم في الديمقراطية حقيقة ؟

لا شك أن ما سبق ذكره يعتبر مكاسب هائلة وفي غاية الروعة - لو طبقت كما قيل عنها - ولكن الواقع أن المتسلطين من الجبابرة لم يكونوا يسمحوا بتحقيق كل ذلك طواعية وعطفاً لو لم توجد الصحوّة الأوربية على استبداد مظالم جبابرة الإقطاع والبابوات التي هزتهم هزاً عنيفاً على أنهم في الواقع وصلوا إلى خير مما كانوا عليه مع أنهم لم يصلوا إلى المدى الذي كان يجب أن يقفوا عنده فلا زالت المظالم ولا زال للجاه حكمه لأن هذا الأمر لا بد من وقوعه حينما يعتقد المسيطرون القوة الذاتية التي تراقب الله تعالى وتعلم أنها ستحاسب أمامه عز وجل عن كل ما يصدر عنها من قول أو فعل إذ أن قوة القانون لا تصل إلى الضمير ولا تحد من الطغيان إلا قليلاً ظاهراً وحسب المصالح ووجود القوة الرادعة فإن طبيعة الإنسان - لو لم تهذب بالدين - دائماً تنجح إلى الاستعلاء وجمع المال وإحاطة النفس بأقصى الحماية حتى ولو تم ذلك على حساب الغير وهو ما وقع فعلاً في الديمقراطية الغربية رغم تلك المظاهر السابقة كلها أن الديمقراطية لم تستطع محاسبة الجشعين المنتفعين بالأموال الربوية على حساب الكادحين ولم تستطع أن تجعل من الرأسمالي محسناً كريماً يبذل ما يبذله لوجه الله لا يريد جزاءً ولا شكوراً وهؤلاء المرابون يمثلون الإقطاعيين بكل المقاييس فلا فرق بينهم إلا في التسمية والأشخاص .

كذلك لم تستطع الديمقراطية أن توجد نظاماً اقتصادياً يتكافل فيه جميع أفراد الشعب فلا يبقى فيه حاسداً أو محسوداً ، وأن توجد عدلاً وإحساناً لذاتهما لا لأجل المنافع كما في الديمقراطية الغربية ولا أن توجد نظاماً يكفل للأخلاق بقاءها وللطهارة رونقها وللنفوس سعادتها الاقتصادية والنفسية .

كما أن الشعب وهو الذي أوجد الديمقراطية في الظاهر وألغى نظام الإقطاع والسيادة الإلهية التي مثلها البابوات إلا أنه من جانب آخر إنما ثم له ما يشبه عملية الاستبدال فقط فقد أصبحت الشعوب تحكم بإقطاعيين جدد ليسوا هم طبقة الإقطاعيين ولا البابوات الذين كانوا في العصر السابق وإنما هم جماعة أصحاب ثراء يمثلون الشعب في مجالسهم لم يختلف أكثرهم عن الإقطاعيين والبابوات إلا في التسمية الجديدة المغرية أما في السيطرة وفي حفظ مصالحهم الاقتصادية وثراءهم المتنامي دائماً فلم يكن بوسع الشعب الوصول إليه لأن هؤلاء - كما صوروا أنفسهم - هم حماة الشعب وحماة حريته واقتصاده ، لهذا فلا يجوز أن تتطرق إليهم الشبهة لأن زمن الإقطاعيين والبابوات قد ولى وجاء حكم الشعب نفسه بنفسه بواسطة هؤلاء الجدد المنتخبين بكل نزاهة وحرية . الساهرين على مصالحه دائماً !!!

ومن خدع الرأسمالية وأصحاب الجاه والسلطة في السيطرة على الشعوب باسم الديمقراطية وباسم الحرية التي منحتها لهم الديمقراطية في ظاهر الأمر أنهم يوحون إلى شعوبهم ، أن الشعوب هم الذين يختارون ما يريدون ويتركون ما يريدون ويصوتوا لمن يريدون ويسقطون من يريدون دون أي تدخل من السلطة العليا التي بيدها الحكم النهائي .

هكذا صوروا الأمور لشعوبهم ولكن يبقى السؤال الذي غاب جوابه وخفي على عامة شعوبهم وهو من أين تأتي هذه الأصوات ومن أين تأتي هذه التوجيهات الفكرية التي تتلقفها الشعوب فتثور أو تهدأ بفعل تأثيرها لقد غاب عن الكثيرين أن الذين يوجهون الشعوب هم السلطة العليا التي تتظاهر ببعدها عن التدخل في إرادة الشعب واختياره . نعم هم الذين يوجهونهم كما يوجه السائق سيارته إلى الجهة التي يريد ، وهذا التوجيه يتم عبر الوسائل الكثيرة التي تملكها السلطة العليا من صحافة وإذاعة مرئية ومسموعة ومن مفكرين يعملون لحسابها ومن دعايات تصنع وتنتشر بمعرفتها ومعلوم أن تلك الوسائل كلها تقع تحت إشراف السلطة العليا إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر فإذا كان القائمون على تلك الوسائل من موظفي الدولة فالأمر واضح وإذا كانوا مستقلين فإنهم لا يستطيعون الاستقلال التام بها إلا بمساعدة الدولة لهم وحمايتهم لهم ، ومن السهل بعد هذا أن تتحكم الدولة في اتجاهاتهم فإذا أرادت الدولة أن تنفذ أمراً من الأمور مهدت له تلك الوسائل بعدة طرق رويداً رويداً حتى يتم لفت نظر الشعوب لذلك ثم يأخذ في متابعة الأمر حتى يتخيل الشعب أنهم هم أصحاب تلك الفكرة وأن على الدولة أن تستجيب لهم وتحقق رغبتهم فقط وقد لا يعلم إلا النزر اليسير من الناس أنهم إنما يحققون رغبة أصحاب السلطة أو النفوذ ولا يعلمون أن مصدر تلك الفكرة وذلك الهياج الشعبي إنما كان ممن بأيديهم الفكر والتوجيه ، كما أن لوسائل الإعلام من الحيل والخداع ما لا يدركه الشخص العادي فإنهم لا يأتون إلى ما

يريدونه وينتزعونه من قلوب الناس انتزاعاً أو يثبتونه فوراً وإنما يمهّدون له بطرق كثيرة وفي خطط مدروسة مبيّنة إلى أن تتبناه الجماهير من الناس حتى أصبح وكأنه أمر فطري مسلم لا يجوز رده أو الشك فيه ^(١) .

ومن العجيب أن تتوج تلك المكائد كلها بأنها نابعة عن إرادة الشعب واختياره بينما يكون عامة الشعب - إلا النزر اليسير - في بعد تام عن حقيقة ما يجري وأنى لرجل يفكر بلقمة العيش فقط فلا يجدها إلا بصعوبة بالغة أو لرجل يفكر في ما حوله من الملهيات المتناثرة أمامه في كل اتجاه أنى له أن يدرك الغايات البعيدة لأصحاب الخطط البارعة .

نعم أنى لمثل هؤلاء أن يفكروا بعمق ليصلوا إلى معرفة حقائق الأمور ومعرفة من الذي يسير هذه الجماهير صاحبة ومعرفة ما هي المكاسب التي ستعود عليهم من جراء ذلك وما هو دور أصحاب التوجيه من خلف الستار في تلك القضايا إنهم بطبيعة الحال لا يجدون الوقت الكافي للتفكير حتى من كان منهم أهلاً لذلك وذلك بسبب ملاء فراغ وقت الجميع في آن واحد من كان مشغولاً بالكد والجد ومن كان مشغولاً باللّهو والفجور فكل شخص يمشي مكباً على وجهه لا يفكر إلا في نفسه وبالتالي يجد أصحاب الكواليس الفرص الكثيرة للتأثير في الشعوب وفي اتجاهاتهم وسهولة قيادتهم وما دام هؤلاء المنتفعون قد فقدوا الرحمة والإحساس بالآخرين ولا توجد مخافة الله ومراقبته الكافية فيهم فأى مكاسب سيحصل عليها الغوغاء وأي تفكير

(١) وقد ضرب الأستاذ محمد قطب أمثلة بتوسع تبين ذلك في كتابه «مذاهب فكرية معاصرة»، ص ٢٠٦ .

سيستقلون به وبتنفيذه اللهم إلا بقدر ما يسد رمقهم ويلهيهم عن طغيان السلطات المتقنعة بالديمقراطية التي تتظاهر بأن الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه دون تدخل من أحد وهو بالأصح يحكم من أصحاب النفوذ والجاه في كل صغيرة وكبيرة تحت ذلك الغطاء السميكة الشرعية الشعبية المزعومة .

أما بالنسبة للبرلمانات المنتخبة عن طريق شعار الديمقراطية فلا تسأل عن الحيل والخدع التي تجري سراً وجاهراً في أماكن الانتخابات فمن المعروف أن الناس لا يذهبون إلا إلى من عنده ذهب كما قال أحد الشعراء :

رأيت الناس قد ذهبوا *** إلى من عنده ذهبُ

ومن لا عنده ذهبُ *** فعنه الناس قد ذهبوا

إذ يحتاج العضو الذي ينتخب إلى مال يتودّد به إلى ناخبيه وإلى إظهار بعض الإصلاحات التي سيفعلها في حال فوزه ومتى لم يكن عنده مال انقشع الناس عنه وتناسوه لأن العامة لا تنظر إلى الكفاءة الحقيقية من المعرفة والجرأة والنصح والإخلاص لأنها غير منظورة وإنما ينظرون إلى الإنجاز المادي المشاهد فكم من شخص عنده من الكفاءة ولم ينتخب بما لا يقارن به الكثير ممن تم انتخابهم .

وإذا كان المنتخبون من ذوي الجاه والثراء فما الذي يشغل قلوبهم على عامة الشعب الفقراء والمساكين وقد فقدوا مراقبة الله تعالى أولاً وأخسوا

أنهم أصحاب سلطة وتوجيه يجب على الشعب السمع والطاعة لهم وإلا كانوا عصاة يجب تأديبهم وزجرهم عن التفكير في الوصول إلى مصالح السلطات الحقيقية أو الامتيازات الممنوحة لهم بفضل القوانين التي دونوها هم أيضاً كما أنه على افتراض أنه وجد شخص مخلص لشعبه وجريء في محاجه أصحاب السلطة والجاه فليس أمامه غير خيارين إما أن يمشي مع المجموعة العامة للنواب في الصحيح وفي الغلط وإما أن يعتزل ويذهب بنفسه أو هم يذهبون به تحت أي مبرر من المبررات الكثيرة التي يجيدون طبخها في الظلام .

أما الحرية التي كفلتها الديمقراطية فإنها تظهر أكثر وضوحاً في حرية الإلحاد وإظهار الفجور وحرية معارضة ما لا يتفق ورغبات أصحاب التوجيه وبحيث لا يمس مصالحهم أبداً ولا تسأل بعد ذلك عن حرية الجنس وما ضمنته قوانين الديمقراطية الجديدة خليفة الإقطاع والبابوات بعد الإطاحة بهم ظاهراً وقد عبر المتظاهرون في الصين ضد الحكم الشيوعي الملعون بلافتات كتبوا عليها (ليس عندنا من الحرية إلا حرية الجنس) كما سمعته من إذاعة لندن ، لأن إغراق العامة في متاهاته وفي انتشار الخمر والمخدرات والملهيات بجميع أنواعها هو أقوى ضمان لبقاء أصحاب الجاه والتوجيه المنحرف في الحكم واستبعاد الشعوب التي لا تملك حولاً ولا قوة إزاء تلك الأوضاع البائسة .

●● تعقيب :

بغض النظر عن الدعاية الرنانة للديمقراطية نقول نعم بكل وضوح أن الديمقراطية لم تحقق العدالة الاجتماعية ولم تحقق كذلك الحيلولة دون استعباد الأغنياء للفقراء ولم تلحقهم بالطبقة العليا أصحاب الجاه والنفوذ بل أنها أصبحت الوجه الآخر للدكتاتورية القديمة ولكنها تحت ثوب ناعم أو كالتار تحت الرماد .

كما أن طريقتهم للانتخابات تدل على أن الفقراء والضعفاء لا يزالون كما كانوا في عهود الإقطاع فهم لا يستطيعون بذل تلك الأموال الضخمة للدعاية الانتخابات وشراء الضمائر بسبب فقرهم فيبقى المحال مفتوحاً للأغنياء وأصحاب الجاه والمال وحدهم وليس للفقير إلا السير في ركاب رؤساء الحزب الذي يؤيده وقد يغلب هذا الحزب أو ذاك لمجرد الهوى أو الأغراض النبيلة أو الفاسقة فالكل قابل لذلك فيعود نظام الاحتكار والإقطاع في داخل الحزب الواحد ولكنه لا يسمى بتلك التسمية في عهد فن الدعاية .

وإذا كان البرلمان وهو ممثل الشعب فإنه يمكن الالتفاف عليه بكل بساطة ثم انتخاب الشعب لبرلمان آخر وبعد العناء المضني فإنه من السهل حله من قبل رئيس الدولة بأي سبب كان حقاً أو باطلاً وأحياناً يتم حله إذا كان أعضاؤه من ذوي الطموح والرغبة في خدمة الشعب دون النظر إلى خزينة الدولة أو توفير المال فيحصل النزاع القوي بين وجهاء الدولة ومؤسساتها وبين طموح البرلمان وبين وزارة الاقتصاد والمال أو بين البرلمان والبلديات أو بين البرلمان وأية مؤسسة ولو كان دعاية بل وأحياناً يكون القصد من الخلاف

التهريج وذر الرماد في العيون وفق خطط مدرسة سلفاً فتعود السلطة في النهاية إلى حكم الفرد الإقطاعي الجديد وهو رئيس الدولة أو البابا في الزمن القديم ، وتحت عنوان (حصاد الديمقراطية) في مقالة للشيخ «خالد بن فوزي» آل حمزة ، في كتيبة «الديمقراطية في العراق» يذكر أنه في عام ١٧٠٠م كانت النسبة بين الدول الفقيرة والدول الغنية هي (١ : ٣) وهذه النتيجة كانت قبل أن يعرف الناس الديمقراطية ذات النفاق والخداع المشروع في وسائل الوجهاء والساسة ، ولكنها بعد مجيء الديمقراطية كانت النسبة هي (١ : ١٠٠) بفضل الديمقراطية فيما ذكره أحد مفكري الغرب وهو لستر براون ^(١) .

وذكرت مجلة غربية عن ضابط شرطة في أمريكا اسمه فريد نيكسون في لوس أنجلوس إحصائية الجرائم لعشرة أشهر في عام ١٩٩٠م وحتى أكتوبر منه فإذا هي ٨٠٥ جريمة قتل ١٦٣٣ جريمة اغتصاب بلغ عنها والعادة أن أكثر النساء لا يبلغن عنها ٢٨١١٥ إعتداء مسلح ٣٦٠٦٥ إعتداء إشارة ٢٥٩٨٨٣ سرقة سيارات وسرقات عامة ومخدرات ، أي أنها بمعدل ٣٠ جريمة كل ساعة وبمعدل ٧٢٠ جريمة يومياً في مدينة واحدة أمريكية والفضل للديمقراطية ١٩ بل وأصبح التخويف من اللصوص وقطاع الطرق أمراً معترفاً به رسمياً حيث أصبح من المؤلف مشاهدة لوحات يكتب عليها في أول الطريق هذا التحذير (نضحك ألا تبعد في هذا الطريق لئلا تعرض نفسك للخطر) ^(٢) أضف إلى هذا ما يئن منه المجتمع الغربي الديمقراطي من

(١) انظر الديمقراطية في العراق ، ص ١٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٣ .

ظهر الناس على طبقات تسودها الأحقاد ومبادئ «مَنْ عَزَّ بَزَّ ، وَمَنْ غَلَبَ اسْتَلَبَ» لخواء ضمائرهم من مراقبة الله عز وجل فأين المكاسب في هذا كما أن الحرية التي كفلتها الديمقراطية إنما تظهر بوضوح كما تقدم في إشاعة الجنس والانحراف والخمور وكل ما من شأنه عدم المساس بالمصالح الحقيقية لأصحاب السلطة والتوجيه المنحرفين كما اتضح أن الحرية التي يتباهى بها دعاة الديمقراطية، ليست هي الحرية ذات الاتجاه السليم التي ليس فيها ضرر ولا ضرار لأن الحرية الحقيقية هي التي تضمن للإنسان كرامته وسعادته وتجعل عمله كله صالحاً نافعاً وهي الحرية التي فطر الله الناس عليها من الحياء والعفة والرحمة والعدل فلا ضرر فيها ولا ضرار يسلم فيها الإنسان من ظلم غيره سواء أكان ظملاً باللسان فلا غيبة ولا نميمة ولا شهادة زور ولا قذف .

أو كان ظملاً باليد فلا بطش بها بغير حق واضح ولا كتابة فيها بظلم الآخرين وهي الحرية التي تضمن لنفسك حقها عليك وتضمن لأهلك حقوقهم عليك وتضمن حقوق الجميع وصيانة أعراضهم وأنسابهم ونفوسهم وعقولهم وأموالهم وليعلم كل من له عقل أن تلك الحرية لا وجود لها إلا في ظل الإسلام وأما تلك الحرية التي تمنحها الديمقراطية فهي حرية البهائم الجامحة لا حرية لإنسان الذي كرمه الله وشرفه على جميع موجودات الأرض .

الفصل الخامس

الحكم على الديمقراطية

الحكم على الديمقراطية - حسب ما ظهر من خلال دراستها - أنها اشتملت على جوانب مختلفة وبالتالي فإن الحكم سيختلف تبعاً لتلك الجوانب وسنذكر الحكم عليها من الناحية الإسلامية ومن الناحية الاجتماعية لأوربا .

أما منزلتها في الإسلام : فقد ظهر أن بعض المنخدعين بها قد تصور أنه لا فرق بين الديمقراطية وبين الإسلام بل ويزعم أن مبادئ الديمقراطية هي نفس المبادئ التي دعا إليها الإسلام ولا شك أن من قرأ ما كتبه علماء المسلمين عن الديمقراطية سيلمس الفرق واضحاً لا خفاء فيه والقائل بعدم الفرق أما أن يكون جاهلاً أو مخادعاً أو ملحداً مغالطاً ومن الفوارق الواضحة أن أهداف الديمقراطية وحلولها للمشكلات كلها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك هي غير الأهداف وغير الحلول التي جاء بها الإسلام ، ولا بد أن يحصل الاختلاف بكل بساطة ووضوح حلول الإسلام دائمة وعامة وحلول الديمقراطية مؤقتة ولمصالح . كما أن تعاليم الإسلام جاءت من رب العالمين عالم الغيب والشهادة بينما تعاليم الديمقراطية لم تقم إلا بتجارب البشر وبالاحتجاجات ضد طغيان السلطات الرأسمالية وقبلها الإقطاع وبالمظاهرات الصاخبة والاضطرابات المتوالية إلى أن ترقوا بمفهوم الديمقراطية إلى ما وصلوا إليه في ظاهر الأمر بينما الأمر في الإسلام يختلف تماماً ذلك أن المسلمين ليسوا في حاجة إلى سلوك مثل تلك المهامة

ولا يحتاجون إلا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ليجدوا أنفسهم في غاية السعادة وفي غاية التكافل الاجتماعي بمعناه الحقيقي وفي أتم ما يكون من الأحكام العادلة الرحيمة التي يطبقها المسلم على نفسه قبل أن يطالب بها غيره ومن تصور هذا الفرق هان عليه معرفة الفرق بين الإسلام وبين الديمقراطية كما أن تعاليم الإسلام تجعل المرء يشعر ويحس بمسئوليته أمام الله تعالى وتوجد في داخل نفسه المراقبة الذاتية لله تعالى التي لا تصل إليها أي قوة غير قوة مراقبة الله تعالى التي يتغير بموجبها سلوك الإنسان نحو معاملته لربه ومعاملته لإخوانه المسلمين بل ومع غير المسلمين في تنظيم بديع لن يصل إليه بل ولن يقاربه أي تنظيم بشري هو عرضة للنقض والتغيير بين كل فترة وأخرى وفرق بين سلوك ينتج عن مراقبة الله وخوفه وسلوك ينتج عن غيره فما من شخص يزعم أن الديمقراطية هي التي تحقق السعادة للشعوب أو أنها أرحم من التعاليم الربانية ما من شخص يزعم ذلك إلا وتجدّه إما جاهلاً جهلاً مركباً وإما ملحداً لا يعرف عن حقيقة الإسلام شيئاً أو مخدوعاً بشعارات الديمقراطية البراقة لم يتعظ بما يشاهده من حال بلدان دعاة الديمقراطية، كما نجد كذلك أن تعاليم الإسلام لا تجيز الفصل بين الدين والدولة بل الدين الإسلامي هو الشامل والمهيمن على كل أمور الحياة وما لم تصدر عنه فإنها تعتبر من الضلال ومن اتخاذ البشر بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله تعالى بينما تعاليم الديمقراطية قائمة على الفصل بينهما فرجال الدين مهمتهم تنحصر في أماكن العبادة والمواظب الدينية ونحو ذلك ورجال الدنيا لا حد لمهامهم فهم المشرعون والمنفذون ومعنى هذا أن الإسلام والديمقراطية الغربية ضدان هنا فإين التوافق الذي يدعيه المغالطون .

كما أن الديمقراطية لا تعتمد الحكم بما أنزل الله وتتفر منه لأنها في الغرب قامت من أول يوم على محاربة الأديان وكل شيء فيها يتصل بها وأن الحكم فيها يجب أن يتم على تشريع الشعوب والبرلمانات ورؤساء الدول وقوانينهم مقدمة على الحكم بما أنزل الله تعالى بينما الإسلام يعتبر هذا خروجاً عن الدين وكفراً ومحادة لله ورداً لشرعه خصوصاً ممن بعلم هذا الحق ولكنه يرفضه ويفضل حكم الجاهلية عليه كما أن في الديمقراطية الوصول إلى الحكم مشاع لكل أحد ومن حق المرأة أن تصل إلى القضاء والتمثل الدبلوماسية والجنسية والرئاسة وغير ذلك بينما الإسلام يجعل الشخص المناسب في المكان المناسب فجعل للرجال مجالات وجعل للنساء مجالات أخرى تتناسبها ولهذا فإننا نجده لم يجز للمرأة أن تتولى الإمامة العظمى لأمر كثيرة تذكر في كتب العلم ولا يجوز لها مزاحمة الرجال في حق الانتخابات .

— في الديمقراطية لا حرج في أن يتولى الحكم أفسق الفاسقين وأكفر الناس لا حرج أن يتولى الحكم على المسلمين وغيرهم ما دام قد فاز - كما يصفون - في الانتخابات بينما الإسلام لا يبيح للكافر أن يحكم المسلم أو يشاركه في الحكم ولا يجيز كذلك للمسلمين أن يولوا ابتداءً شخصاً معروفاً بالفسق والفجور بل عليهم أن يختاروا أصلح الموجودين وأن يجتهدوا في ذلك ما أمكن .

— في الديمقراطية الشورى تتم عن مشاوراة عامة الشعب دون تخصيص أهل الرأي والعلم فتحصل فوضى وتدخلات الأهواء ويصبح الحق ما نادت به الأكثرين خيراً كان أم شراً ، بينما الشورى في الإسلام تعتمد على مجموعة هم أفاضل الناس وفقهائهم - كما سيأتي تفصيل هذا .

— في الديمقراطية لا حدود أخلاقية الحرية الفرد والجماعة ولا مكان للفضيلة ولا حاجز عن الفواحش وسوء المعاملات والكفر الصريح في الديمقراطية تحت مسميات عديدة حرية الكلمة الحرية الشخصية ، حرية الفكر ، حرية التملك ، حرية التدين ... إلخ .

بينما الإسلام يجعل للحرية طريقاً واضحاً يحقق مصلحة الفرد والمجتمع في أن واحد بحيث لا تختلط الحريات الفوضوية الظالمة بالحرية الحقيقية التي تحقق مصلحة الجميع وتؤلف بين القلوب .

— في الديمقراطية الحث على تفرق الناي وقيام الأحزاب المختلفة ومعارضة بعضهم بعضاً ونشوب المكائد بعد ذلك واحتقار وسب بعضهم بعضاً وصار مثلهم كمثل اليهود والنصارى فيما أخبر الله عنهم : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾^(١) .

فإن كل حزب يهون شأن الحزب الآخر ولا يهتم كل حزب إلا بكيف يكسب أصوات الناخبين ومن هنا تكثر الوعود الكاذبة والتنجيح بكثرة الإنجازات التي ستتم حينما يتولى الحكم فلان . بينما الإسلام لا يأمر بذلك بل ينهى عن التفرق والكذب والخداع ويأمر بالحب في الله والبغض فيه والعمل لمصلحة الإنسان لنفسه وبغيره واحتساب الأجر عند الله في تحمل المسؤولية وفي أدائها وهذا ما تفتقده الديمقراطية الغربية .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١٣

الفصل السادس

هل المسلمون في حاجة إلى الديمقراطية الغربية ؟

إن الجواب عن هذا السؤال لا يحتاج إلى تفكير من قبل أي مسلم لم تدنس فطرته الشبهات . لقد قامت الحياة في الدول الغربية على المنادة بالديمقراطية سلوكاً ومنهجاً في كل شؤون حياتهم وصار كل سياسي يتباهى بتطبيقها والرغبة في تصديرها والواقع أنه قد يكون للغرب ما يبرر كل هذا السلوك لأنهم ليسوا على شيء فلم يعرفوا من النظم إلا هذا النظام الذي اكتشفوه وفرحوا به لعدم معرفتهم بما هو أفضل منه وهو الشرع الحنيف الذي أكمله الله ورضيه لنفسه ولعباده ديناً وسلوكاً , وإذا كان للغرب والنظم الجاهلية ما يبرر هذا السلوك فإنه لا مبرر لانسحاق الكثير من النظم الإسلامية ومن بعض المفكرين من المسلمين إلى اتباع أولئك بعد أن من الله عليهم بأفضل دين وأكمله وأفضل نظام اجتماعي وأعد له ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٥٠) ، وإحكامه غاية العدل ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٦٥) .^(٢) يتركون هذا المعنى الفياض ثم ينساقون إلى نظام ثبت فشله ويتركون نظاماً صالحاً إلى يوم القيامة مضى عليه سلفهم فكانوا مصابيح الدجى ومشارك الأنوار .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٥٠

(٢) سورة النساء ، الآية : ٦٥

إن الشرع الإسلامي يستهوي بعدله ورحمته وشموله حتى أعداء الإسلام فإذا بهم ينساقون إليه مذعنين بل ويصبحون من جنوده البواسل حينما قارنوا بين ما جاء في الإسلام وبين النظم الجاهلية التي تقود البشر من شقاء إلى شقاء لأنها من صنع البشر الذين قصرت أفهامهم والتبست عليهم الأمور وهؤلاء حجة على أولئك الهاريين إلى الديمقراطية دون أن يعلموا شيئاً عن الإسلام وعن تعاليمه الشاملة لقد انبهر الكثير من المسلمين ببريق الحضارة الغربية وصناعاتها المادية فظنوا أن ذلك إنما هو بسبب ما عندهم من الأنظمة ولم يفطنوا إلى أن سبب ذلك إنما يعود إلى نشاط الغرب و شحذ هممهم وإصرارهم على اكتشاف خيرات الأرض والإستفادة منها وطرقهم لآلاف التجارب دون كلل أو ملل مهما واجهتهم من المصاعب كلما فشلوا في تجربة صناعية زادهم ذلك إصراراً على إعادة الكرة واللّه عز وجل لا يضيع عمل عامل من ذكرٍ أو أنثى فأعطاهم اللّه من الدنيا على قدر عزمهم بينما المنتظرون من المسلمين للحضارة الغربية يغطون في سباتهم ، فلما أفاقوا على هدير مصانع الغرب وإنتاجهم ألقوا باللائمة على الإسلام ظلماً وزوراً وظنوا أن هذا التبرير يبقى على ماء وجوههم فإذا بهم لا ظهراً أبقوا ولا أرضاً قطعوا فلا هم بقوا على إسلامهم وتلافوا أخطاءهم ، ولا هم لحقوا بالدول الغربية في إنتاجها المادي . وكان يجب عليهم أن يعرفوا أن الإسلام الذي عاش عليه ملايين البشر في القرون الغابرة على أحسن حال وأعدل نظام لا يزال كذلك على مر الدهور عاش عليه البشر قبل أن يظهر قرن الديمقراطية التي يريدون إحلالها محله والتي قامت من أول أمرها على محاربة الدين وخداع الجماهير للوصول إلى الحكم بأي ثمن يكون واعتبار ذلك فوزاً أو مغنماً بينما الإسلام لا

يجيز الخداع ولا النفاق ولا يجيز الاحتيال على الناس وابتزازهم لا في دينهم ولا في دنياهم بل يعتبر الوصول إلى سدة الحكم أمانة عظيمة حملها ثقل ومزالقها خطيرة ولا يعتبر الوصول إليه فوزاً كما نسمعه في تطالب الديمقراطيين للوصول إلى الحكم فتذكر أخي القارئ ما قاله أبو بكر رضي الله عنه حينما ولى الخلافة : «لقد وُلِّيتُ عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن اعوججت فقوموني» ، وكان عمر دائم التأوه من حمل ثقل الخلافة وكان أسلافنا من أعلام الإسلام يفر أحدهم من أخذ الحكم كما يفر أحدنا من الأسد أو أشد لا جهلاً به ولا خوفاً من مشقته إنما هو الخوف من الله عز وجل أن يقع فيما لا يوافق الحق فإذا تم انتخاب الخليفة أسدوا إليه النصيحة وآزروه راضين مطمئنين بحكمه لا يجوزون عصيانه ولا الخروج عليه ولا تشكيل حزب معارض له ما دام يشهد الشهادتين ويطبق أحكام الإسلام حتى وإن كانت له معاصي وكبائر فهو محل طاعتهم وأمره إلى الله مع محاولتهم بيان الحق وإسداء النصيحة له .

حتى إذا جاءت الديمقراطية فإذا بأقطابها يتهاشون عليها ويخادعون الناس وينافقون ويعدون بما لا يفعلون - وإذا بالناس غير الناس والقلوب غير القلوب - وكأن حال الإسلام والمسلمين يقول :

ذهب الذين إذا رأوني مقبلاً *** هشوا إليّ ورحبوا بالمقبل
وبقيت في خلف كأن حديثهم *** ولغ الكلاب تهاششت في المنزل

إن الحاكم في الإسلام مؤتمن مصالح المسلمين وليس له أكثر من كونه منفذاً لا مشرعاً لأن التشريع إنما هو لله عز وجل وبذا يضمن الحاكم

والمحكوم على حد سواء الخوف من الوقوع في الجور أو انتشار الفساد وتفكك المجتمع والفرقة التي تنشأ في الغالب من البعد عن هدي الله عز وجل وهدي نبيه الكريم صلوات الله وسلامه عليه وهذا بخلاف الديمقراطية التي يكون الحاكم فيها مشرعاً من دون الله تعالى ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤٠) ﴿١﴾ .

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥) ﴿٢﴾ .

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٥٩) ﴿٣﴾ .

فإذا طبق الشعب والحاكم هذه المفاهيم كانوا صخرة قوية تتحطم عليها كل آمال الحاقدين وأعداء الملة وعاشوا في سعادة ووثام كأنهم أسرة واحدة .

والحاصل أن ظهور الديمقراطية في الغرب كان أمراً حتمياً في مواجهة نظام الإقطاع وصرامة رجال الكنيسة واستعبادهم للشعوب وإذ لا لهم لكرامة الإنسان إذا كانت الطبقة الغنية تستبعد الطبقة الفقيرة بل كانوا يعتبرون الفقراء جزءاً من أملاكهم وحينما جاءت الأنظمة الاشتراكية والشيوعية ازداد الأمر سوءاً وازداد استعباد الطبقات المسيطرة على المستضعفين

(١) سورة يوسف ، الآية : ٤٠

(٢) سورة النساء ، الآية : ٦٥

(٣) سورة النساء ، الآية : ٥٩

فلما جاءت الديمقراطية الغربية نظرت إليها الشعوب المستعبدة على أنها هي الأمل لخلاصهم مما هم فيه من الشدة ورأوا أن الالتفاف حول النظام الديمقراطي خير من القبضة الحديدية في النظام الإقطاعي أو البابوي الجبار أو الشيوعي البغيض ولهم عذرهم تجاه ذلك فإن تلك الأنظمة كانت شراً محضاً لا خير فيها وكان استبدالها أمراً يفرض نفسه ومبرراته واضحة إلا أنهم لم يهتدوا إلى الحق وإلى النظام الصحيح الذي ينقذهم مما هم فيه من الشقاء .

● أثرها على الأوروبيين والحكم عليها :

يتبين الحكم عليها من خلال جانبين هما :-

١ - الجانب الإيجابي على الأوروبيين .

٢ - الجانب السلبي عليهم .

أما الجانب الإيجابي : فقد عرفت حال أهل أوروبا حينما كان رجال الدين وزعماء الإقطاع هم المسيطرون ، ومدى ما قاسته الشعوب على أيديهم من أنواع الظلم الفادح والغبن الفاحش . وأن أولئك الطغاة لم يستيقظوا إلا على هدير الجماهير الصاخبة المطالبة برفع تلك الأغلال والأثقال بعد أن أفاق أولئك البؤساء ورأوا أوضاعهم المتردية وأحوالهم المعيشية المخزية فثاروا على تلك الأوضاع - وهم على صواب في ذلك - غير ما أخذ عليهم من أنهم لم يتوجهوا الوجهة الصحيحة التي تضمن لهم الخروج النهائي عن حكم البشر بعضهم لبعض واتخاذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله تعالى كما

تبين من خلال الدراسة السابقة وقد عرفت أنهم أخذوا ينبشون عن أمجادهم السابقة علمهم يجدون الخلاص فكان ذلك الخلاص هو العودة إلى الديمقراطية القديمة التي أماتها رجال الدين النصراني حينما كانت الغلبة لهم فكان أن استبدلوا بجاهليتهم القديمة جاهليتهم الحاضرة وتحت هذه الدعوى الخيالية - حكم الشعب نفسه بنفسه - بدءوا يرتبون لترقيتها وتطويرها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم بل واجتذبت إلى صفوفها أعداداً غفيرة بعضهم ما كان في حاجة إلى السير في ركابها كما كان الأوروبيون في حاجة إليها حقيقة. وأن الأوروبيين بدءوا في تنظيم حياتهم من نقطة الصفر كلما حققوا مكسباً تطلّعوا إلى غيره ولا يأخذونه إلا بعد جهاد مرير وتلك المكاسب استخرجوها بقوتهم لم تمنحهم إياها الديمقراطية ابتداءً كما يتصور البعض أن الديمقراطية مذهب نشأ في صورته الحالية وأنه لا ينقصه إلا التطبيق ومهما كان الأمر فإن ما وصلت إليه الشعوب الأوروبية رغم نقصه يعتبر نصراً مؤزراً لهم وفاتحة طيبة للخلاص من حكم الإقطاع والبابوات الظالمين وبعض الشر أهون من بعض كما تقدم ذكره وما تقدم يمكن أن يعتبر جانباً إيجابياً في الديمقراطية بالنسبة للغرب رغم ما فيه من سلبيات .

أما بالنسبة للجانب السلبي منها : فقد تبين من خلال الدراسة السابقة أن الديمقراطية تحمل في ظاهرها بريقاً خلاباً ولكن في حقيقتها هي عكس ذلك .

١ - أما بالنسبة لموقف السلطة وأصحاب الجاه والثراء فقد اتضح أن هؤلاء

عرفوا كيف يحتالون على الشعوب ويوجهونهم لمصالحهم الخاصة قبل مصالح الشعوب الحقيقية بحيث يوهمون الشعوب أنهم حصلوا على كل ما كانوا يطالبون به وكان الرابع الحقيقي هم السلطة .

٢ - أما ما تحقق في ظل الديمقراطية من التشجيع على الفساد الأخلاقي تحت تسمية الحرية الشخصية وما تحقق لهم من الدعوة إلى الإلحاد تحت تسمية حرية الكلمة أو حرية الأديان فإنه لا يعتبر مكسباً حقيقياً بل الصحيح أنه خسارة فادحة وأن سموة مكسباً وهذا باعتراف عقلائهم .

٣ - ما تحقق من الابتعاد التام عن الالتزام بالدين أو التحاكم إليه إنما هو رجوع إلى الجاهلية التي يزعمون أن الإنسان البدائي كان يعيشها في حقبة ما قبل التاريخ كما يسمونها ، فأى مكسب للشعب في رجوعه إلى تلك الحال .

٤ - ما تحقق كذلك من نسيان اليوم الآخر وما أخبر الله به من الثواب والعقاب وما حل محله من التكالب على المتع الرخيصة والسير بلهفة للوصول إلى الشهوات والزخارف الجذابة التي تنتجها مصانع الشرق والغرب إن هو إلا ضلال وعبادة للدنيا وإرجاع للإنسان إلى الحيوانية البهيمية .

٥ - ما تنادي به الديمقراطية من المبادئ البراقة ينقضه أنها لم تحقق للناس الألفة والمحبة والتراحم الذي جاءت به الشريعة الإسلامية فلا يزال السلب والنهب والاعتصاب وكثرة الجرائم هي السمة

الظاهرة في الأنظمة التي تحكم بالديمقراطية فأين المكاسب في مثل هذه الأعمال ، وأي أمن سيحصل في نظام من أبرز أسسه التي قام عليها تشريع البشر للبشر المتمثل في مجلس النواب وغيرهم من المشرعين من دون الله بقوانينهم التي تقوم على الهوى ومحادة الله فإن الديمقراطية قد كفلت لهم هذا الحق الذي أخذوه بغير حق والذي يعتبر من اتخاذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله فأني مكسب للإنسان المكرم في ظل هذه الاتجاهات الباطلة وأي مكسب سيجنيه الشخص من قانون الحرية الشخصية التي أتاحت كل الفواشش وأنواع الإجرام تحت دعوى حرية الشعب ، ومن الغريب أن تضمن الديمقراطية الحرية في كل شيء إلا حرية التمسك بالدين الإسلامي ولقد صدق المتظاهرون في بريطانيا حين خرجوا يصيحون في الشوارع «لا حرية عندنا إلا في الجنس» ذلك لأن السفور والزنا واللواط وشرب الخمر والتبجح بالكفر كلها أمور ضمنها قانون حرية الديمقراطية التي يتبجح بها الغرب والمعجبون بهم من الدول التي يسمونها (الدول النامية) أو على الأصح (النامية) تظن أن تلك الجرائم مكاسب .

٦ - لم يتحقق في الديمقراطية تكريم الإنسان التكريم اللائق به وإنما تكريمه يتم حسب الأمزجة ومن خلال اعتبارات كثيرة بينما الإسلام يكرمه في كل أحواله سواء أكان فقيراً أم غنياً قبيحاً أم جميلاً وهذا هو المكسب الحقيقي الذي يجب أن يعرض الإنسان عليه بالنواجد فإن

الإسلام يكرم الإنسان حياً وميتاً يكرمه في حياته فلا يجوز الاعتداء عليه لا في ماله ولا في نفسه ولا في عرضه إلا بشروط ولا يجوز تعييره بذنب تاب منه ويكرمه وهو ميت فلا يجوز أخذ شيء منه ولا الاستهانة بقبره بل ولا يجوز مجرد الجلوس على قبره ولا أن يذكر بشرٍ إلا لمصلحة راجحة ولا يجوز إخضاعه واستعباده إلا لربه سبحانه ولا أن ينفذ تشريع أحد من البشر لم يرد به تشريع من عند خالق البشر ، بينما الديمقراطية قائمة على تشريع الناس بعضهم لبعض متمثلة في مجموعة من الناس يسمون شرعيين أو مجلس النواب أو البرلمان ثم يسمون ذلك لجهلهم مكاسب ديمقراطية .

٧ - ما تمدح به دعاة الديمقراطية من أنهم ضمنوا للشعوب حق التعبير عن الرأي مهما كان فإنه قد اتضح من التاريخ الأوروبي أن هذا الاتجاه لم يتحقق بطريقة صحيحة إذ أنه لا يزال لأصحاب الجاه والحكم والثراء سيطرتهم المباشرة أو غير المباشرة على كل رأي تتخذه الجماهير ، فلم يصفو المشرب لهذا المكسب كما يجب له أو كما يتصور البعض بدليل عدم جواز وصول المعارضة إلى المساس الحقيقي بمصالح السلطة الحاكمة كذلك فإن حق التعبير عن الرأي هل ينفذ للجماهير ؟ ما أكثر ما يعبرون عن آراء ويتظاهرون من أجلها ويضربون عن العمل لتنفيذها ولكنها لا تنفذ لهم وهو ما نسمعه في كل يوم من إذاعاتهم وما نقرأه في صحفهم وهذا الأمر ليس بسر إضافة إلى أن حق التعبير إنما كان بتخطيط ما سوني لضرب عقائد من يسمونهم بالجوييم .

الفصل السابع

الديمقراطية والشورى

المقصود بهذا العنوان هو تفصيل الأمر في قضية العلاقة بين النظام الديمقراطي وبين نظام الشورى في الإسلام . هل هما بمنزلة واحدة أم أنهما يختلفان اختلافاً بعيداً أو قريباً ؟ سنرى ذلك من خلال ما يلي :

أما الديمقراطية فقد تقدمت دراستها وتفصيل أمرها ، وأما بالنسبة للشورى فإليك بيان أهم ما يتعلق بها ليتضح لك من خلاله معرفة الفرق بينهما .

معنى الشورى : تتلخص معاني الشورى في أنها محاولة إجماع الآراء حول القضايا المهمة ومعرفة الصحيح منها من مجموع تلك الآراء وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ولجوانب مختلفة فيها الثناء والامتنان والإرشاد .

— ففي بعض الآيات الثناء من الله تعالى على المؤمنين حينما تتآلف القلوب وتتحد الأهداف ويمثل الجميع جسماً واحداً .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (٣٨) ^(١) ، أي لا ينفرد أحد برأي أو يستبد به دون الآخرين ، قال ابن كثير رحمه الله : «أي لا يُبرمون أمراً حتى يتشاوروا فيه ليتساعدوا بآرائهم» ^(٢) .

(١) سورة الشورى ، الآية : ٣٨

(٢) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ١١٨

— وفي بعضها أمر من الله تعالى لنبيه ﷺ بأن يشاور أصحابه وأن هذه المشاورة منهم له هي رحمة من الله تعالى عليه واصطفائه بالأخلاق الفاضلة قال تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنت لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (١٥٩) ﴿ (١) .

— وفي بعضها أمر وإرشاد للمؤمنين في حال الخصومة بينهم أن يلجأوا إلى التشاور فيما بينهم للوصول إلى الأمر الذي يصلح به كلا الفريقين فقال تعالى في شأن النزاع بين الزوج وزوجته : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ (٢) .

وكان الرسول ﷺ دائماً يشاور أصحابه امتثالاً لأمر الله تعالى له وكان يأخذ بالرأي السديد من أي شخص كان إذ أن طالب المشورة إنما يبحث عن الرأي الذي يبدو أنه يحقق المصلحة فقد شاور الرسول ﷺ أصحابه في غزوة الخندق ، وفي غزوة بدر ، وفي أسارى بدر ، وفي غزوة أحد ، وفي غيرها من المواقف الكثيرة .

والسؤال الوارد هنا هو هل هذا المفهوم للشورى في القرآن الكريم وفي السنة النبوية هو نفسه المفهوم الذي تحمله الديمقراطية؟ وما هو الدافع لكثير من المسلمين القول بأن الشورى في الإسلام هي نفس مفهوم الديمقراطية ؟

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٣

والواقع أنه انخدع كثير من المسلمين بنظام الديمقراطية خصوصاً جانب الانتخابات منها حين زعموا أن ذلك النظام هو مما دعى إليه الإسلام بل وفرضه على المسلمين ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ ، ولا تنسَ كذبة الاشتراكية الإسلامية حينما افترضوا وادَّعوا أن لها صلة بالإسلام وكذا الديمقراطية وسبب وقوعهم في هذا الخطأ هو ظنهم أنه لا فرق بين ذلك الانتخاب الغربي وبين مسألة الشورى التي دعى إليها الإسلام في قول الله عز وجل : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ ، وهذا يدل على :

١ - جهلهم بحقائق الإسلام .

٢ - جهلهم بما تحمله الديمقراطية من أخطار على الدين وأهله .

٣ - وما تحمله كذلك من مساوئ في طريقة الديمقراطية في الانتخابات .

فإن نظام الانتخاب الديمقراطي هو أقرب ما يكون إلى الفوضى إذ هو قائم على صياح الجماهير لمن يختارونه بينما الشورى في الإسلام قائمة على اختيار أهل الحل والعقد من المسلمين لأفضل وأكفأ الموجودين في وقت أخذ البيعة كما أن النظام الديمقراطي قائم على الدعاية والوعود الخلابنة من قبل المرشح لنفسه وما إلى ذلك دون أن يكون لبعضهم سابقة خير أو شهرة بالعلم والتقوى في كثير منهم بل يتكل على العامة . والعامة - كما يقال - لهم عقل واحد يتتابعون لترشيح الشخص بفعل تأثير بعضهم ببعض وبما يقدمه من الرشاوى .

أما نظام الشورى في الإسلام فهو خال من ذلك كله فلا صياح للجماهير ولا دعايات كاذبة ولا رشاوى لاختيار المرشح وإنما يكتفي فيه بموافقة أهل الرأي والصالح لاختيار أفضل الموجودين للحكم والبقية يكونون سنداً للحاكم ومستشارين أمناء وليس له ولا لهم هدف في تقوية حزب على حزب ولا آراء على آراء ولا انحياز لفئة دون أخرى وإنما همهم كله متوجه لجلب مصلحة الجميع ودفع الضرر عن الجميع في حدود الشرع الشريف ، بل وقد ورد في السنة النبوية ما يفيد أن طالب الولاية لا يُعطاهَا وأن من طلبها وُكِّلَ إليها ومن لم يطلبها وأعطيت له أُعِينَ عليها ، فكيف يُقال بعد ذلك بأنه لا فرق بين الديمقراطية وبين نظام الشورى في الإسلام ؟ ألا يوجد فرق بين نظام يعتبر الوصول إلى السلطة مغنماً وفوزاً وبين نظام يعتبر الوصول إلى السلطة همّاً ومسئولية كبرى في الدنيا والآخرة وبين نظام يقوم على الرشوة والوعود الخلابه ونظام لا يجيز ذلك بحال ؟

وهنا مسألة أحب أن أنبه إليها لضرورتها وهي هل ما يظهر من التشابه في بعض الأمور بين الديمقراطية وبين بعض المفاهيم في الإسلام يجعلها في درجة واحدة ؟

والجواب أن ما يظهر من التشابه بين النظام الديمقراطي وبين ما جاء به الإسلام في بعض الجوانب ، الواقع أن هذا لا يجيز القول بأنه تشابه حقيقي في كل ناحية ولا يعطي الديمقراطية سبيلاً إلى الاختلاط بمبادئ الإسلام الناصعة بل هو تشابه ظاهري يصح أن نسمي ما جاءت به الديمقراطية قشور بالنسبة لتعاليم الإسلام أو صدى من بعيد له فلا يجوز القول باستواء المكاسب في الديمقراطية وفي الإسلام لبعد حقيقة كل منهما عن الآخر .

ومن العجب أن تمدح التعاليم الديمقراطية لأنها اكتشفت تلك الجوانب ولا يمدح الإسلام ويعترف له بالفضل وهو السابق لها بسنين عدداً أليس الفضل للمتقدم ؟ ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا ﴾ (١) .

لقد قل الإنصاف للإسلام حتى عند الكثير ممن ينتسب إليه من العاقين له الذين يحاولون أن يقدموا تعاليم الديمقراطية على تعاليمه ملتجئين أنواع الخدع والاحتيال لتنفيذ ذلك في نفاق تام وأساليب مختلفة في ديار الإسلام وبين ظهراي المسلمين وقد اتضح بصورة جلية أن أكثر ما يجتذب الناس إلى الديمقراطية الغربية إما الهرب من أحكام الدين وتكاليفه الشرعية إلى الفوضى الجماهيرية التي يجدون فيها الحرية الفوضوية بكامل صورها وإما بسبب ما تنادي به الديمقراطية من الرجوع إلى الشعب في الأحكام وهؤلاء يحبون هذا الجانب بحجة الحد من سلطان الحاكم وجبروته وهم جادون في ذلك .

أما القسم الأول فهم الغافلون الفوضويون من الجهال ، وأما القسم الثاني فلعلهم لا يعلمون أن الإسلام لا يجعل الحاكم هو السلطان المطلق دون الرجوع إلى أحد . لا يعلمون أن الله تعالى قد أخبر أنه يجب أن يكون أمر المؤمنين شورى بينهم وكما أسند الله تعالى الحكم في بعض القضايا إلى أهل الرأي والمعرفة كالإصلاح بين الزوجين وما يحكم به الحكمان وكتقدير صيد المحرم وغير ذلك مما سبق فيه الإسلام الديمقراطية الغربية على أنه إذا وجد حاكم مسلم يتصف بالجور والطغيان وعدم الخوف من الله تعالى وعدم استطاعة أحد من الناس مراجعته أو الحد من طغيانه فهذا لا يعني أنه لا حل أمامنا إلا التزام الديمقراطية الغربية ، بل الحل هو القيام

(١) سورة النمل ، الآية : ١٤

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمطالبة بتطبيق الحق جماعةً وأفراداً والوقوف الجماعي ضد أي تسلط بالباطل ببيان الحق وبذل النصح بصدق وإخلاص وسؤال الله له الهداية إلى غير ذلك من الوسائل المتاحة حتى يصل التغيير إلى أحسن أما إذا لم يكن هناك تغيير وإصلاح فإن المناداة بالديمقراطية لا يعطي الحل لهذه المشكلة أو غيرها حتى ولو زعم القائلون على السلطة بالتزامها فإن ذلك لا يجدي شيئاً مع الإصرار على عدم التطبيق سواء تطبيق الإسلام وهو الحل الحقيقي أو تطبيق الديمقراطية وهو الحل الظاهري وكلا الحلين لا يأتیان تلقائياً للناس ما لم يكن هناك قائمون عليه وجادون في تطبيقه كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾^(١) .

والله تعالى عادل يحب العدل ولا يرضى بالظلم ولا يحب الصبر عليه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾^(٢) ، فأى لوم يمكن أن يوجهه الخاملون الكسالى إلى الإسلام مع تفريطهم وعدم يقظتهم للتمسك بدينهم الذي يعيشون في ظله آمنين مطمئنين أخوة متحابين «كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»^(٣) ، ثم يفضلون عليه الأنظمة الوضعية البشرية التي تفسد أكثر مما تصلح أو يزعمون أنهما في درجة واحدة مع الإسلام فإنه يجب على هؤلاء أن يوجهوا اللوم إلى أنفسهم لا إلى الإسلام .

(١) سورة الرعد ، الآية : ١١

(٢) سورة يونس ، الآية : ٤٤

(٣) صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٢٣٨ ومسلم ج ٤ ص ١٩٩٩

الفصل الثامن

حكم من يتمسك بالديمقراطية الغربية

أما بالنسبة للحكم على من يتبنى الديمقراطية ويعتقدها صواباً فالذي يظهر أن المعتقدين بها ليسوا على اتجاه واحد فقد اتضح أنهم ينقسمون إلى أقسام :

١ - منهم من ينادي بها عن طوية فاسدة ونية مبيتة كراهية للإسلام وتفضيلاً لها عليه وهؤلاء أشرار لا خير فيهم لدينهم الإسلامي ولا لأمتهم المسلمة وإنما هم أعداء مثلهم مثل سائر أعداء الإسلام من المنصرين والمتشرقيين .

٢ - ومنهم من يدعو لها وينادي بالالتزام بها عن جهل وحسن نية في الأغلب مع اعتقاده أن الإسلام وتعاليمه خير منها وأن فائدتها حسبما يتصور أنها تحط من كبرياء الطبقة العليا وتفسح مجال أمام الطبقات كلها لتنادي بآرائها في الإصلاح دون خوف محاسبية أحد لهم أو غير ذلك وهؤلاء جهال يبين لهم الحق وأخطار هذا المذهب على الإسلام والمسلمين .

٣ - وبعضهم ينادي بها لاعتقاده أنها لا تعارض تعاليم الإسلام خصوصاً بعد أن أقنعت الدعايات الغربية بذلك .

٤ - وصنف يعتقد أنها تصلح في إنعاش المجتمعات اقتصادياً وثقافياً .

٥ - وصنف يردد ما يسمعه فإذا سمع مدحاً لها نادى بها دون أية معرفة أو إلمام بمفاهيمها وأهدافها .

وكل هؤلاء يبين لهم الحق ثم يحكم عليهم بعد ذلك حسب مواقفهم منه . ومن هنا يدرك القارئ أن الحكم لا بد وأن يختلف فيهم على حسب معرفتهم ومعتقداتهم وكلهم يشملهم اسم الإسلام إلا من أعرض عن شرع الله تعالى وأقيمت عليه الحجة من كتاب الله وسنة نبيه وأقوال علماء الإسلام فعاند وأصرَّ وردَّ النصوص وفضل الأحكام الوضعية على الأحكام الشرعية فهذا غير مسلم على أنه يجب الحذر من التساهل في التكفير فإنه أمر خطير خصوصاً تكفير المعين فإنه للسلف في التكفير تفصيلات لا بد من معرفتها ومعرفة تفريقهم بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي ففي هديهم واقتفاء طرقهم الخير كله .

الفصل التاسع

نظرية السيادة

وفيه المباحث الآتية :

- المبحث الأول : ما هي نظرية السيادة ؟
- المبحث الثاني : أساس قيام نظرية السيادة .
- المبحث الثالث : ما مدى صحة نظرية سيادة الشعب .
- المبحث الرابع : المسلمون ونظرية السيادة .
- المبحث الخامس : حكم السيادة في الإسلام .

المبحث الأول

ما هي نظرية السيادة

- ١ - هذه هي إحدى النظريات التي نشأت في أوروبا للتفلت من حكم الدين - النصراني - وقبضة القائمين عليه ممن يسمونهم رجال الدين .
- ٢ - وهي - حسب تصوري - تصلح أن تكون تفسيراً وإيضاحاً للمقصود بالديمقراطية الغربية .
- ٣ - قام أصحاب هذه النظرية يطالبون بالسيادة في الحكم حينما أحسوا ببدء تفكك سلطة البابوات والإقطاعيين وبوجود الفراغ بل والفوضى في قضية السلطة والمرجع النهائي فيها إذ أصبحت الأوضاع في أوروبا في تلك الحقبة التي انتفضت فيها لترويج كابوس الكنيسة وغبارها - أصبحت كالوضع الذي كان يعيشه الجاهليون قبل الإسلام والذي يعبر عنه بشريعة الغاب أو مَنْ عَزَّ بَزَّ وَمَنْ غَلَبَ اسْتَلَبَ .
- ٤ - قام دعاة السيادة يطالبون بإسناد الحكم والتشريع إليهم بعيداً عن تدخل الدين أو رجاله في ذلك وكانت المطالبة في ظاهر الأمر باسم الشعب وحده وتعاظمت هذه الدعوى إلى الحد الذي جعل من سلطة الشعب إلهاً جديداً يجب الرضوخ له وصار الجريئون منهم يقولون لا حكم إلا للشعب ولا إرادة إلا إرادته ولا شرع إلا ما شرعه بينما يقول المنافقون منهم بنفس العبارات إلا أنهم يضيفون فيها إرادة الله من إرادة الشعب وأحياناً العكس .

٥ - وشعر الأوروبيون أنهم في حاجة شديدة إلى تحقيق هذا النهج الجديد والسير فيه إلى نهاية الخط علّهم يجدون ضالتهم المنشودة ثم راقبت هذه النظرية في عيون غيرهم من الناس بل حتى عند بعض البلهاء من المسلمين الذين يرددون تلك العبارات كما تردد البغاء صدى الأصوات وجعل هؤلاء أنهم ليسوا في حاجة إلى تلك النظرية لعدم وجود ما يقتضيها في ظل الإسلام الذي يعتبر الناس كلهم عبيداً لخالقهم وبالتالي فلا سيادة لأحد على الحقيقة إذ السيادة كلها لحكم الله تعالى العادل الذي لا تتطرق إليه المحاباة أو المصالح أو الظلم .

٦ - لقد أراد دعاة السيادة في أوروبا أن يخرجوا عن أوضاعهم المتردية والطغيان القائم عليهم - وكانوا على صواب في ذلك وغاية الإنصاف لأنفسهم - ولكنهم لم يهتدوا إلى الحل الصحيح الذي يأمنون معه الانتكاسة مرة أخرى ولهذا ما أن تم لهم الوصول إلى تحقيق مطلبهم - وهو تنصيب الشعب - إلا وكانت أولى ثماره بروز طغيان جديد وطفاة جدد لم تتغير إلا التسمية فقط وهم الوجهاء وأصحاب السلطة الجديدة وهذا أمر بدهي إذ كلا الوضعين الكنسي وتآليه الشعب لم يقوموا على أساس صحيح وهو التسليم لله عز وجل والتحاكم إليه وحده ولم يكن الخلاف بين الطفاة الجدد والقدامى إلا اختلافاً لفظياً القدامى يقولون الله هو الذي فوضهم والجدد يقولون الشعب هو الذي فوضهم .

٧ - وهذا المنصب الذي حصلت عليه الشعوب لم يكن إلا مطية للركوب إذا أصبحت الشعوب في وادٍ والمسيرون لهم في وادٍ آخر وانكمشت

سلطة الشعوب التي نادى بهذه السيادة إلى أن أصبحت في يد قلة يتحكمون في الشعوب - باسمهم - في مجالس خاصة بهم تحت تسميات مختلفة ولم يكن للشعوب منها إلا الموافقة التامة وإظهار السرور أيضاً وإلا اعتبروا أعداءً للحرية والتقدم وللشعب أيضاً لأن أحكام تلك السلطة - التي نشأت بعيدة عن حكم الله وشرعه - زعمت لهم أنها هي التي ستحقق لهم كل ما يريدونه من الكرامة والعيش الرغيد - أي في ظل حكم الإنسان للإنسان من خلال تطبيق تلك القوانين التي وضعها طغاة يدعون بلسان حالهم الإلهية والسيادة التامة بدلاً عن الله عز وجل فهل تحققت تلك الوعود البراقة بسيادة الشعوب في ظل انحصار السيادة في طبقة البرلمانات أو المجالس النيابية وما إلى ذلك .

هذا ما ستري الجواب عنه إن شاء الله من خلال الدراسة لهذه النظرية .

المبحث الثاني

أساس قيام نظرية السيادة

لقد تعددت المسالك للوصول إلى إبعاد الدين ورجاله عن السلطة ومنها مسلك الديمقراطية ونظرية السيادة وحركات أخرى كثيرة تختلف في الأسماء وتتحد في الهدف .

أما بالنسبة للفرق بين نظرية السيادة والديمقراطية فهي في نظر الدكتور صلاح الصاوي (فهما تعبيران عن فكرة واحدة على أساس أن السيادة هي التعبير القانوني ، والديمقراطية هي التعبير السياسي وعلى هذا فنظرية سيادة الأمة هي التعبير القانوني عن الديمقراطية التي تعتبر نظام الحكم في الدول الرأسمالية)^(١) . ولكن يلاحظ أن نظرية الديمقراطية لم تقف عند حد التعبير السياسي بل أصبحت تزاحم الدين في كل شؤون الحياة الاجتماعية أما نشأة هذه النظرية فهي كغيرها من النظريات الكثيرة قد نبعت من فرنسا في نهاية العصور الوسطى وكان يراد بها في البداية الدفاع عن سلطة الملوك وغيرها من السلطات الأخرى ثم استعملها البابوات في وجوه خصومهم الملوك الذين كانوا يطمحون إلى النيل من سيادة الكنيسة وإخضاعها لهم ولكن لم يفلح البابوات ورجال الكنيسة فقد تغلبت سلطة الملوك في النهاية على رجال الدين الكنسي وقلبوا الأمر وحاربوهم بنفس سلاحهم ونادوا بإخضاع الجميع لسيادة القانون أو لسيادة الشعب وحده

(١) نظرية السيادة ص ١٥ ، د . صلاح الصاوي .

لا شريك له وكانت السيادة في أول نشأتها محدودة بجهة واحدة ممثلة في شخص رئيس الدولة إلا أنها تطورت بعد ذلك على أيدي الكثير من الفلاسفة والمفكرين لتصبح السيادة هي القوة العليا المهيمنة على الدولة والتي بيدها صلاحية التغيير والتبديل للقوانين على كل الأفراد المقيمين على إقليم الدولة وهي لا تتقيد بقانون بل القانون مصدره السيادة وإرادة أصحابها الذين يتألفون من الدولة بجميع أعضائها الذين لا حد لتصرفاتهم ولا يستطيع أحد أن يحكم عليهم ولا يتقيدون برأي أحد وإلا لانتفت عنهم صفة السيادة المطلقة وهذه صفة ثانية في السيادة فهي تريد أن تكون صاحبة الأمر كله الحائزة على التفوق المطلق دون أن يكون لها معارض أو دون أن تكون لها حاجة إلى الخضوع لأحد إذ لو خضعت لأحد لانتفت هذه السيادة ولو وجد لها مشاركون لانتفت أيضاً كأن تكون السيادة مثلاً لجماعة على إقليم أو أكثر فلو وجد على أحد الأقاليم سيادتان أو أكثر لانتفت السيادة ولحصل الفساد وعدم انتظام الأمور فيه إذ لو تعارضت السيادتان على ذلك الأقاليم بحيث تريد أحدهما فعل أمر والأخرى لا تريده أو تريد ضده فحينئذ إما أن تنفذ إرادة السيادتان معاً وهذا محال وإما أن يتمتع أمرهما معاً وهذا فيه إبطال لسيادتهما معاً وإما إنفاذ سيادة أحدهما وترك الأخرى فتكون النافذة هي صاحبة السيادة^(١) ، وعلى هذا فالسيادة هي صاحبة الأمر والنهي والقوة والحكم لنافذ وفوق هذا فقد دعوا لها العصمة من الخطأ باعتبار أن إرادة الأمة أو ممثليها من الشعب حكمهم يكون هو الحق والعدل الذي لا ينبغي أن يقف في طريقه أي اعتبار وهذه حيلة كان الجميع يتظاهرون بها .

(١) انظر نظرية السيادة ص ١٢ - ١٣

وهكذا يتلخص مفهوم السيادة في أنها هي السلطة العليا المطلقة التي تتفرد بالأمر والنهي والتكليف والإلغاء وما إلى ذلك أيّاً كانت تلك السلطة دون أن يكون لها منازع في إرادتها أمراً ونهياً أو تكليفاً ممثلة في القانون العام للدولة أو في سلطة الشعب من خلال ممثليه بينما كانت السيادة كلها قبل ظهور هذه النظرية في يد الملك بل هو الدولة كلها كما قال لويس الرابع عشر عبارته المشهورة (أنا الدولة) ^(١) فلما قامت الثورة الفرنسية انتقلت السيادة إلى الأمة وإلى القانون فاعتبرت الأمة بأكملها كأنها شخص واحد يملك السيادة والتي هي في النهاية تتمثل في شخص الحكومة كلها لا في شخص المسئول الأعلى والحكومة هي الأخرى تتكون عن انتخاب عام يشترك فيه جمهور الشعب بصفة عامة حسب إرادة الأمة ثم يعقبه انتخاب السلطة التشريعية والتنفيذية التي تنحصر بعد ذلك كل السيادة فيها والتي هي عبارة عن إرادة الشعب المطلقة كما يزعمون .

(١) انظر نظرية السيادة ص ١٧

المبحث الثالث

ما مدى صحة نظرية سيادة الشعب

هل تحققت السيادة للشعوب كما تنادي بها نظرية السيادة أم أنها انحصرت في فئة خاصة هي المجالس النيابية والبرلمانية ورئيس الدولة . الواقع أن القضية صارت ذات جانبيين هما :

١ - سيادة الأمة :

فبالرغم مما صادف نظرية السيادة من الحماس الشعبي وتطلع الشعوب إليها بشوق واعتقادهم أنها المنقذ الوحيد لهم والمصدر الحتمي لنيل حرياتهم فقد وجهت انتقادات مباشرة إلى هذه النظرية في طور سيادة الأمة وصدق الله عز وجل في قوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (٨٢) ^(١) فوصفوها بأنها تتسم بتضييق دائرة الحرية ، إذ لا يجد أفراد الشعب أي مجال لإظهار حريتهم إلا مرة واحدة وهي المرة التي يحق لهم فيها الذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار مرشحهم للسيادة وبعدها ينتهي دور حرية الشعب السياسية التي تتعلق بعموم مصالح الشعب كما أن العضو الذي تختاره الجماعة نائباً عنهم يصبح بحكم عدم تجزأه السيادة موظفاً فردياً في المجموعة المنتخبة وبالتالي فلا تستطيع تلك المجموعة التعبير عن كل ما تتطلع إليه أممهم من خلال

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٢

مرشحيهم لسيادة الأمة كما أنه لا يبقى في السيادة إلا الأعضاء الذين لا ارتباط لهم بالمصالح الطبقية أو النزاعات أو الأهواء الأخرى وكأن هؤلاء سلطة متميزة عن الشعب تماماً فلا يفكرون في مصالح أممهم ولا يشاركونهم في آلامهم وآمالهم .

ولهذه الانتقادات تطورت فكرة السيادة من سيادة الأمة إلى سيادة الشعب .

٢ - سيادة الشعب :

وقد راقى هذه الفكرة لكثير من الناس باعتبار أنها تحقق مشاركة شعبية أكثر تلاحماً من سيادة الأمة التي أدت إلى تضيق دائرة الحرية السياسية وحصرها في صفوة مختارة قد لا تهتم بمصالح الشعب كما يجب عليها فاختاروا سيادة الشعب وذلك من خلال مشاركة الشعب في أخذ رأيه في أي قضية تطرح للاستفتاء على إقرارها أو رفضها بغض النظر عن رأي الصفوة المختارة الممثلة للشعب في سيادة الأمة فهذه السلطة كأنها مشاركة بين الدولة وأفراد شعبها كما أصبح النائب الممثل لدائرته الانتخابية يملك التعبير عن دائرته لتمثيله لذلك الجزء من السيادة الذي يملكه ناخبوه بعد أن كان في ظل سيادة الأمة لا يملكه إلا من خلال إجماع أمة السيادة المختارة كما أتاحت هذه النظرية مشاركة شعبية فعالة عن طريق الاستفتاء الشعبي أو الاعتراض الشعبي أو طلب إعادة الانتخاب أو طلب حل الهيئة النيابية ونحوه ولكن ما مدى صحة هذا الكلام ؟

الواقع أنه قد وجدت الفوضى والأحقاد مرتعاً خصباً في ظل هذه السيادة أيضاً ، كما وجدت لها الدعاة والمشرعين والمنفذين مكتسحة في طريقها كل نظام يخالفها وبالأخص أنظمة الكنيسة وتعاليمها وأخلاقها وآدابها إثر ذلك الصراع المريع مع رجال الكنيسة الذين استأثروا بكل شيء وأذلوا الأمة من خلال فرض طاعتهم المقدسة فتمردوا على تلك الطاعة المقدسة ونسفوا في طريقهم كل شيء يمت بصلة إلى الدين أو القداسة الناشئة عنه واستبدلوا به قداسة نظرياتهم وجعلوها هي السيد المطاع المقدس صاحبة السلطان المطلق المكتسبة لقداستها من ذاتها أولاً وأخيراً ولها حق التشريع في كل أمور الحياة بعيداً عن الدين الذي حل محله القانون أو الأمة أو الشعب وجعلت هذه هي الإله الجديد وقد وصفوا هذه النظريات بكل صفات الإلهية وقداستها ووضعوا ما يحلو لهم من التشريع تحليلاً وتحريماً وأمرأ ونهياً دون الرجوع إلى أي مصدر كان - غير أهوائهم - فتحول التأليه الذي كان يمارسه الرهبان على الناس تحول إلى تأليه عامة الشعب واعتبار ما يوافق عليه الشعب هو الحق المطاع تحليلاً وتحريماً دون معارضة وداروا في حلقات مفرغة ونظريات مضطربة متناقضة كلما عن لهم سراب مشوا إليه ورحم الله من قال (من تتبع آراء الرجال كثر تنقله) فلم يتحقق الغرض الذي قامت من أجله حركة السيادة الشعبية على الحقيقة إذ لا يستدعي الشعب لبيان آرائهم إلا من خلال خطة مدروسة من قبل السياسيين سلفاً ، فكأن التصويت من قبل الشعب إنما هو لأخذ توقيعاتهم - بعد أن هياهم السياسيون لذلك من حيث تشعر الشعوب أو لا تشعر ولا تنسى المقولة المشهورة (رضى الناس غاية لا تدرك) .

المبحث الرابع

المسلمون ونظرية السيادة

غير خاف على أحد أن العالم الإسلامي كان يحكم بالشرعية الإسلامية في كل قضية ولا يمكن لحاكم أن يخترع حكماً لم يكن لديه عليه دليل من كتاب الله تعالى أو من سنة نبيه ﷺ أو من إجماع العلماء ، وظل الأمر على ذلك حتى إذا بدأ الضعف يدب في نفوس المسلمين وتراخت قبضتهم على دينهم وبدأ كثير من حكامهم ينظرون يميناً وشمالاً للتفلت من تطبيق الشريعة من جراء تأثرهم بمختلف النظريات وإعجابهم بالحضارة الأوروبية والأمريكية حينئذ بدأ شغفهم بتطبيق نظرية السيادة الغربية وبدأت هذه النظرية تلعب دورها القوي في محاربة الدين وإقصاء أحكامه على الطريقة الأوروبية التي قامت عليها نظرية السيادة في الأساس مختلفين لتتفادها شتى الدعايات إلى أن تبنتها بعض الحكومات الإسلامية رسمياً وتم بموجبها فصل الدين عن الدولة ونتج عن ذلك التغيير الجذري في التعليم والصحة وكل مرافق الحياة الاجتماعية .

وفوق ذلك في التشريع الرياني الذي أقصى لتحل محله القوانين الوضعية البشرية الباطلة حيث ألزم القضاة في المحاكم الشرعية في بعض البلدان الإسلامية أن لا يخرجوا عن قوانين الديمقراطية حتى ولو كانت مخالفة للأحكام الشرعية صراحة .

٤ - فدخلت نظرية السيادة في صميم دساتير كثير من الشعوب الإسلامية وشملت جميع نواحي الحياة اليومية للمواطن فأصبح الشرع ما سنته قوانينها التي حلت محل التشريع الإلهي وأصبح الولاء والتحاكم إليها وحدها باسم القانون أو باسم الشعب أو باسم الأمة مع بقاء كلمة (دين الدولة هو الإسلام) جسماً بلا روح أو كوضع أملت الظروف مؤقتاً فإن اتفقت أحكامه مع القانون فيها وإلا فإن تنفيذ القانون هو المقدم .

وقد نصت دساتير أكثر الدول العربية والإسلامية على أن الحاكم العام هو مصدر التشريع مضافاً إليه مجلس النواب أو مجلس الشورى أو البرلمان أو غيرها من المجالس العليا ^(١) . وفي بعضها أن لرئيس الدولة في بعض الحالات الاستقلال التام بممارسة الوظيفة التشريعية في حال ما إذا تعرض الشعب للخطر من أي نوع إذا تعذر اجتماع البرلمان ثم تعرض على الشعب فإذا وافق عليها صارت تشريعاً ملزماً ولا تحتاج إلى عرضها على البرلمان وهناك أيضاً استثناءات لرئيس السلطة العليا تمنحه هذا الوضع في حالة ما إذا لم يمكن اجتماع المجلس النيابي وكان الأمر يستدعي إصدار تشريع على وجه الضرورة أو في حال ما إذا فوض البرلمان رئيس تلك السلطة حق إصدار التشريع لمدة محددة ، وواقع تلك الحكومات أقوى شاهد .

هذا هو وضع القوانين السيادية فما هو وضع السيادة في الإسلام ؟

(١) انظر نظرية السيادة ص ٢٩

المبحث الخامس

حكم السيادة في الإسلام

١ - إن من الأمور المسلمة والمعروفة ضرورة أن السيادة في الإسلام ليست من اختصاص البشر بعضهم لبعض بل هم جميعاً في درجة واحدة مهما اختلفت أحوالهم أمام سيادة واحدة فيها صلاح جميع البشر وعدم تعالي بعضهم على بعض إنها سيادة الشرع الشريف المنزل من الخلاق العليم ولا عبرة بالسيادات الجاهلية فإنها من اتخاذ البشر بعضهم لبعض أرباباً من دون الله وهي سيادات أقل وأذل من أن تؤلف بين المجتمعات أو تنظم حقوقهم بصفة عادلة غير متحيزة لأنها من صنع البشر الناقصة عقولهم القاصرة إفهامهم عن إصابة الحق في كل شئونهم على الوجه الصحيح .

وعلى ذلك أجمعت الأمة الإسلامية خلفاً عن سلف لم يخالف منهم أحد على أن الشريعة هي حق الله تعالى على عباده ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١) ، أي الاستسلام التام له عز وجل فمن لم يستسلم له ويسلم قيادة نفسه لأمره وعليه فليس على الإسلام ويكون منازعاً لله تعالى مثل سائر الطواغيت وتعني السيادة للشرع على النفس التحاكم إليه والرضا بما حكم به والانقياد لأمره والانتفاء عن نهيه وتحليل ما أحله وتحريم ما حرمه وعدم الالتفات إلى التشريعات البشرية وبغضها وبغض من يلتزم بها

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٩

ويدعو إليها ويكون على حد قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٦٥) ^(١) ، فمن حكم رأيه أو قانونه أو شعبه فإنه ممن ينطبق عليه الحكم في الآية لأنه لا طاعة كاملة مستقلة إلا لله عز وجل ورسوله ﷺ وكذا ما أجمع عليه علماء الإسلام في المسائل القابلة للاجتهاد على وفق الأدلة الشرعية فقط لا عن العقل الذي هو قاصر عن إدراك الأحكام الشرعية بمفرده فإنه لا مكان لاجتهاد العقل في الشريعة الإسلامية مع وجود النص الصريح لأنه حينئذ يكون مردوداً كما جاء في الحديث الشريف : « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » ^(٢) .

وليس في الإسلام وجوب الطاعة لأي شخص كان ما لم يكن قوله وفق الشرع وطاعة العلماء في الإسلام إنما هي مقيدة بطاعتهم لله تعالى وأما إذا خلت عن ذلك فإن طاعتهم لا تجوز إلا فيما أطاع الله تعالى فيه سواء أكان الشخص حاكماً أو محكوماً ذلك أن مصدر السيادة في الإسلام هو الله عز وجل وما شرعه لعباده هو الدين وهو الحق وهو العدل بخلاف السيادة في المذاهب الجاهلية الغربية فمصدرها هناك هم الأمة الذين أحلوا أنفسهم محل الإله في النظريات السيادية الغربية وإذا قارن القارئ بين السیادتين فسیجد تلك الفروق الهائلة وهي حتماً ستقع سيجد أن كل ما قرره السیادة الغربية قابل للنقض والتغییر والتبدیل ، تحرّم اليوم ما

(١) سورة النساء ، الآية : ٦٥

(٢) البخاري ج ٢ ص ٩٥٩ ومسلم ج ٣ ص ١٣٤٣

أحلَّته بالأمس وتحرَّم في غدٍ ما أحلَّته اليوم لأنها من صنع البشر بخلاف السيادة الشرعية فهي ثابتة أبداً لا يمكن أن يطرأ عليها قبول التغيير والتبديل لأنها صادرة عن علام الغيوب وقائمة على أساس التدين الذي هو أساس كل المعاملات العادلة بينما هو في منهج الجاهلية الغربية لا وجود له لأنهم استبدلوا به ما أملته أهواءهم ونظرياتهم وما قرروه لأنفسهم بدلاً عن أخذه عن الإله الحق الذي أبعدهوا أنفسهم عنه وهم لا يخرجون عن قبضته وقهره .^(١)

وخلاصة ما سبق عن مذهب السيادة هو الاعتقاد أن مصدر السيادة أو صاحب السيادة في الإسلام هو شرع الله تعالى ، والله تعالى هو الحق وله الأمر وله الحكم لا يشاركه أحد في الخلق والإيجاد فكذلك لا يشاركه أحد في السيادة والحكم والتشريع وأوكل الله إلى العلماء الاجتهاد فيما يقبل الاجتهاد على ضوء الكتاب والسنة لا أنه تشريع جديد ، أما في المفهوم الغربي فإن السيادة ليست لله تعالى وإنما هي لأفراد من الناس أو لعامة الشعب ثم أضفوا عليها نفس الصفات التي يقولها المؤمنون عن الله تعالى فصارت في مفاهيمهم بديلاً عن الله تعالى وشرعه وهي أحقر من ذلك كما اتضح لك مما سبق كذلك ما يتعلق بقضية الثبات والتغير فإن الأنظمة الوضعية عموماً قابلة وبسرعة للتغيير والتبديل لأن من يملك الإنشاء يملك التغيير والإلغاء وما هو حاصل في البلاد التي جعلت السيادة لغير

(١) انظر كتاب «نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية» ، تأليف د. صلاح الصاوي .

اللَّه أقوى شاهد بخلاف ما إذا كانت السيادة لله عز وجل والتشريع من كتابه وسنة نبيه فإنها تكون ثابتة لا تتغير ولا تقبل التغيير لكمالها الذي يمتد إلى يوم القيامة ولك في الحدود الشرعية والثواب والعقاب في الإسلام وفي غيره خير شاهد ، كذلك ما يتعلق بأمر الدين فإنه حينما تكون السيادة لله عز وجل ولحكمه تجد أن كل قضية من قضايا الحياة مربوطة بحكمها في الدين وبالتالي تجد حلها في الشرع في أكمل صورة ولا يخرج مجتمع إلا فيما فوضه الشرع إلى الاجتهاد والمقارنة وهذا بخلاف السيادة في المجتمعات الغربية التي قامت أساساً على محاربة الدين وإقصائه في كل مجالات الحياة إذ أن السيادة لا تتجزأ فوجب إقصاء الدين كي تتم سيادة الأمة حسب نظرتهم لها كذلك الحق في التشريع فإن التشريع في الإسلام لا يكون إلا لله عز وجل وحده ولرسله عليهم السلام ولا يملك حق التشريع أحد من البشر كائناً من كان اللهم إلا الاجتهاد في فهم النصوص فيما يقبل منها الاجتهاد وهذا بخلاف حق التشريع في السيادة فهو بعكس ما قرره الإسلام أي أن التشريع هو من حق البشر تحليلاً أو تحريماً ويتمثل في كبار المسؤولين ومحبي الغرب من المسلمين الذين أشربت قلوبهم حب الديمقراطية والسيادة حينما ينصون على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع أو (الفقه الإسلامي) هو المصدر للتشريع ونحو ذلك مما يوحى في ظاهره بالتزام هؤلاء بالشريعة الإسلامية .

●● الواقع :

أن هذه العبارات عند المتعمقين في تطبيق السيادة الوضعية البشرية إنما تكتب من باب ذر الرماد في العيون أو لأن أكثرية الشعب مسلمون والدليل على ذلك أنهم لا يجيزون الحكم في أي قضية إلا بما قرره قوانينهم البشرية وأن من خالفها يكون قد ارتكب جرماً وخيانةً ويحاكم في كل قضية لهم فيها قانون وعلى المحاكم التي تُسمَّى (محاكم شرعية) أن تنفذ أحكام القوانين بغض النظر عن موافقتها للشرعية الإلهية أو مخالفتها بزعم أن تلك القوانين هي التي تكفل أمن وحقوق الشعب وسعادته فأين صدق تلك العبارات التي يخدعون بها شعوبهم وأين هم من قول الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٦٥) (١) .

بل لم يقف الأمر عند بعضهم إلى حد العدول عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واستبدالها بالقوانين الوضعية لم يقف الأمر عند هذا بل أخذوا ينتقدون الأحكام الشرعية إما بلسان الحال أو بلسان المقال مع أنه لم يجربوا تنفيذ أحكام الإسلام بل لم يعرفوها حق المعرفة فصار حال أحكام الإسلام عند هؤلاء كحال الذي قيل فيه :

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له *** إياك إياك أن تبتل بالماء

وقد قتلَ عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ذلك المنافق الذي أبى أن يتحاكم إلى النبي ﷺ

وطلب التحاكم إلى عمر رضي الله عنه أو إلى كعب بن الأشرف ^(١) لأن عمر رضي الله عنه كان يعلم أن من لم يرضى بسيادة الشرع الإسلامي فليس له فيه نصيب ويجب على المسلم أن لا ينخدع بظاهر الكلام وإنما يجب عليه أن ينظر إلى الفعل والتطبيق فإن كان موافقاً للشرع جزمنا أنه شرعي حتى ولو لم ينص عليه في الدستور وإن كان مخالفاً لحكم الشرع عرفنا أنه حكم جاهلي بقوانين بشرية حتى وإن كان النص العام أن الحكم للشرعية الإسلامية وأما تلبسهم الحق بالباطل وإيجاد المبررات والشبهات حوله فلا يغير من الحقيقة شيئاً فقد سمعنا أنهم أرادوا أن يقربوا الإسلام إلى جميع الجاهليات حينما دعوا إلى وحدة الأديان في مواجهة الإلحاد الشيوعي وإنه لا فارق كبير بين الأديان لأنها كلها أديان سماوية بزعمهم وهو أمر مرفوض لدى كافة الملتزمين بشرع الله تعالى وجاءوا إلى كل قضية في الإسلام وزعموا أنها لا تختلف عن القضايا الوضعية وأن السيادة ثابتة لكل على حدٍ سواء حتى أنهم وجدوا للاشتراكية - الماركسية أساساً في الشريعة الإسلامية تبناه الصحابي الجليل أبو ذر رضي الله عنه بزعمهم وحاشاه من أكاذيبهم ولهؤلاء جرأة على الكذب على الله تعالى وعلى نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم وعلى الإسلام بل لقد حصل ما تقشعر لذكره الجلود في بعض البلدان التي تعترف ببيوت الدعارة بل وتتقاضى عليها رسوماً حيث سمعنا أنهم نسبوا بعض الداعرات في بيوت الدعارة إلى الإسلام تمييزاً لها عن الداعرات من بقية الديانات وقد عاقبهم الله بما لا يجهله أحد اليوم بين بعضهم بعضاً وبينهم وبين اليهود ولله حكمة في ذلك .

ونسأل الله أن لا يؤاخذنا بما فعل السفهاء منا .